



ديون الكهرباء "تسمن" والظلام يلووح في الأفق

الحفر على
الخشب بأيدي
ناعمة

10

قطاع المواصلات في
غزة.. بنية تحتية
مهترئة ومعاناة
متفاقمة

6

خربة قركش.. دفائن
أثرية تستصرخ حمايتها
من النهب
والاستيطان

5

ديون الكهرباء "تسمن" والظلام يلوح في الأفق



ابراهيم أبو كامش

حياة وسوق

يحذر خبير كهربائي فلسطيني من أسوأ أزمة عرفها قطاع الكهرباء ويعيشها الفلسطينيون حالياً، يمكن أن يصل إلى التدهور الشامل، وتداعياته ستطال الجميع، خصوصاً مع تعالي الأصوات في إسرائيل لعدم التهاون في تحصيل الديون المتركمة على الفلسطينيين، وتطالب تلك الأصوات إما بخصم هذه الديون من مقاصة السلطة بقيمة 400 مليون شيقل تقريباً كل شهر (كما حدث في شهر تشرين الثاني عام 2012)، أو قطع التيار من المصدر حتى يتم تحصيل الديون والسداد من قبل الشركات. ويكشف مدير شركة انتليتك للحلول التقنية المهندس الكهربائي مراد حامد، مدير قسم التخطيط في سلطة الطاقة سابقاً، ومدير دائرة التراخيص في مجلس تنظيم الطاقة سابقاً، لـ "حياة وسوق" عن أن تكلفة خزينة السلطة من خصومات الضرائب لصالح الشركة القطرية منذ بدئها عام 2002 وحتى اليوم بلغ 7 مليارات شيقل، مؤكداً أنه بهذا المبلغ كان يمكننا بناء أحدث وأفضل قطاع كهربائي في المنطقة، لذلك فإننا كفلسطينيين نواجه في الضفة الغربية وقطاع غزة معضلة حقيقية. وقال: "كلنا ننتظر قبلة موقوتة ستأتي على كامل قطاع الكهرباء".

تهديدات جدية بقطع الكهرباء

ويحمل م. حامد، مسؤولية هذا التدهور الخطير والتهديدات الجدية بقطع الكهرباء، للسارقين والمعتدين على الشبكة، والذين لا يسددون فواتيرهم من مؤسسات وأفراد، و150 هيئة محلية وبلدية تجبي فاتورة الكهرباء من المواطنين ولا تقوم بتسديدها للشركة القطرية الاسرائيلية، والفاقد في الشبكات التي لم تعد مؤهلة وبالتالي شركات التوزيع تتحمل جزءاً من المسؤولية.

ويؤكد حامد، أن أكبر تحد في قطاع الكهرباء هو الخصومات الشهرية التي تتحملها المقاصة الفلسطينية بينها وبين إسرائيل والتي تقدر بنحو 100 مليون دولار أو ما يعادل 400 مليون شيقل، وخصم شهري من 50 - 55 مليون شيقل وأحياناً 60 مليون شيقل فقط عن ديون الكهرباء لصالح شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية.

ويقول حامد: "نحن نتحدث عن عبء اضافي يؤثر على الميزانية وهو الخصومات التي تحصل على فاتورة الكهرباء، بمعنى يوجد تقصير في دفع الفاتورة سواء من شركات التوزيع وهي 5 شركات في الضفة "شركة طوباس، شركة الشمال، شركة كهرباء القدس، شركة الخليل، وشركة الجنوب" وفي غزة توجد شركة توزيع غزة للكهرباء".

تراكم الديون المستحقة على الهيئات المحلية

ويضيف: "توجد مجموعة كبيرة من البلديات بحدود 150 بلدية تقوم بشراء الكهرباء مباشرة من الشركة القطرية الاسرائيلية عن طريق نقاط ربط كهربائية وتوزعها على المواطنين وتجبي

"بهذا المبلغ كان يمكننا بناء أحدث محطة لتوليد الكهرباء واعادة تأهيل كاملة لقطاع التوزيع والنقل في منطقة الشرق الأوسط بأحسن المواصفات العالمية".

ويحذر حامد من اتساع الفجوة التي تحدثها مشكلة عدم تسديد الديون وازدياد صافي الاقراض، اذ تدفع السلطة الوطنية للقطرية الاسرائيلية سنوياً ما معدله 700 مليون شيقل بدل تيار كهربائي، وتبقى ديون بحدود 350 مليون شيقل وبالتالي فإننا نتحدث عن مليار شيقل لا تسدد عن الفواتير التي تصدرها القطرية الاسرائيلية.

ويوضح حامد، ان شركة كهرباء القدس غير مدرجة في هذا الحساب لأن إسرائيل وشركتها القطرية تعتبرانها شركة اسرائيلية، وبالتالي فإنها لا تخصم من المقاصة لصالح سداد ديون الشركة.

ويؤكد حامد، ان الديون الحالية على شركة كهرباء القدس تزيد عن 900 مليون شيقل وهي تقدر بفاتورة سنة كاملة للشركة، ويقول: "المشكلة ان شركة كهرباء القدس عاجزة عن تدارك هذا الموضوع، واذا ما تراكمت هذه الديون

ما يستحق عليهم من أموال استهلاك التيار الكهربائي لكنها لا تقوم بتسديد فاتورتها للشركة القطرية، فضلاً عن أن شركات التوزيع الخاصة تعاني من مشكلة جباية الفاتورة وبالتالي لا تقدر على دفعها".

وبالنتيجة فإن الديون المستحقة للشركة القطرية الاسرائيلية تتراكم على الهيئات المحلية، لذلك تقوم بخصم المقاصة للسلطة الفلسطينية بمقدار يتراوح بين 50 - 60 مليون شيقل شهرياً فقط عن قطاع الكهرباء، وهذه الأرقام (كما يبين حامد) لا تشكل كامل الفاتورة وإنما تتراكم هذه الديون سنوياً ما يعني أنه من الضريبة تخصم الشركة القطرية فاتورة الدين لا يدفعون سواء كانوا مؤسسات أو أفراداً.

استنزاف للخزينة

ويشير حامد إلى أن هذه المشكلة بدأت منذ سنة 2002 ولغاية اليوم حيث باشرت إسرائيل بالخصم على السلطة، مؤكداً أن مجموعة ما خصمته إسرائيل لصالح الشركة القطرية من مستحقات السلطة الوطنية المالية يبلغ 7 مليارات شيقل. وقال:

حقوقكم
تساهم

عزيزي المساهم....

استناداً إلى المادة 161 من قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964 فإنه يجوز للمساهم توكيل أحد المساهمين لحضور اجتماعات الهيئات العامة، وفقاً لنموذج خاص تعده الشركة لهذه الغاية بموافقة مراقب الشركات وترسله الشركة إلى كل مساهم مع الدعوة لحضور الاجتماع.

الإشراك
من أجل
التزام
والمساهمة
إيمان
Transparency Palestine

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية



يمكن حد ينوب عنك...

هذه الحملة يتمويل من
TRANSPARENCY INTERNATIONAL
SWEDEN

خصومات الكهرباء لصالح شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية من 2002 حتى 2013

year	deduction (NIS)
2000	-
2001	-
2002	362,354,453.00
2003	390,964,834.00
2004	200,000,000.00
2005	319,274,627.00
2006	661,636,855.00
2007	854,390,531.00
2008	808,000,000.00
2009	770,000,000.00
2010	575,000,000.00
2011	556,779,936.00
2012	1,060,494,505.00
Sep-13	335,223,071.00
Total	6,894,118,812.00

أمل في أن يصبح توسع في استخدام الطاقة الشمسية عمليا وجدنا أن كل الأطراف ذات العلاقة تباطئ في العملية ولا تسرعها ولا تبذل جهودا كافية".

ويحمل عبد الله مسؤولية الفاقد لشركات التوزيع نفسها التي لديها الأموال والتي يجب أن تهتم بالجباية لتحقيق وفورات لتحسين الشبكة التي تتآكل وتتعرض لاعتداءات، والحالة العامة التي نشأت في مرحلة معينة وانتهت الآن لا يجوز أن تستمر ظواهرها من اعتداءات على الشبكة وعدم الجباية السليمة، فشرركات التوزيع كانت تواجه مشاكل تتمثل بالتمرد على تسديد الفواتير ولم تكن هناك امكانية سابقا لدى الأجهزة الأمنية بتأمين الحماية لهذه الشبكات، لكن الآن الأجهزة الأمنية تتمتع بامكانيات هائلة جدا سواء كان بشرية أو فنية أو خبرة، اضافة لوجود نظام قضائي قادر على المحاسبة ويحاكم، كذلك اصبح يوجد اطار قانوني صارم تجاه من لا يدفع لكن لا نشعر بوجود تحسن، وهنا توجد مشكلة وحلقة مفقودة تسعى لاستمرار حالة الفلتان في هذا الموضوع".

تهديد حقيقي بقطع التيار الكهربائي

وقال عبد الله: "نحن أمام تهديد حقيقي بقطع التيار ويجب أن نأخذ على محمل الجد، ومن المحتمل أن تبدأ إسرائيل بالتخفيض تدريجيا ونصبح مثل غزة سواء للملتزم أو غير الملتزم بالدفع".

واضاف: "يجب الزام كل المواطنين بتسديد فواتير الكهرباء باستثناء غير القادرين على الدفع والذين يجب أن يكون سقف استهلاكهم هو الحد الأدنى المقبول لأغراض العيش بالنسبة للعائلات التي لا دخل لها والعائلات الفقيرة جدا ومسجلة في الشؤون الاجتماعية، ويجب الزام بعض مخيمات اللاجئين بالدفع لأنه يوجد فيها مصالح ومصانع ومنشآت، وهناك تمييز في استهلاك الكهرباء بحاجة لوعي، فالموضوع جزء من واجبات المواطنة، فلا يجوز للقادرين عدم دفع فاتورة الكهرباء، وهناك أهمية للقيام بحملات التوعية بهذا الاتجاه، فلا يجوز الاستمرار في الاستهلاك المفرط للكهرباء على حساب الموازنة والذين يلتزمون بالدفع، في حين الشركات تحاول التحصيل حتى تغطي هذا من خلال الملتزمين، فهذا يعني حس بعدم المسؤولية، ويجب أن يوضع حد للبلديات التي تجبي الفواتير ولا تسدها والمجلس البلدي الذي لا يلتزم يجب حله وانشاء لجنة لتقوم بواجباتها.



المهندس مراد حامد



المهندس علي حمودة

* 7 مليارات شيقل دفعت لاسرائيل كانت كفيلة ببناء أحدث محطة لتوليد التيار * تحذيرات من انهيار «كهرباء القدس» واستيلاء «القطرية الاسرائيلية» عليها بسبب الديون

والتي تجاوزت 1.2 مليار شيقل في الوقت الحالي".

التكلفة والخسائر

ويجدد حامد التأكيد ان تكلفة خزينة السلطة من خصومات الضرائب لصالح الشركة القطرية منذ بدئها عام 2002 وحتى اليوم والذي وصل 7 مليارات شيقل، مشيرا الى اننا بهذا المبلغ كان يمكننا بناء أحدث وأفضل قطاع كهربائي في المنطقة، كما أن الفاقد 26 % يعني خسارة مباشرة لشركات التوزيع بأكثر من 500 مليون شيقل سنويا، علما بأن الفاقد الكلي في إسرائيل هو 4 % فقط.

السلطة تدفع لشركات التوزيع وللمستهلكين غير الملتزمين

ويتفق د. سمير عبد الله مدير الأبحاث في معهد الدراسات والأبحاث الاقتصادية "ماس"، مع حامد أنه كان يمكن انشاء اكبر وأحدث محطة توليد كهرباء بالمبالغ التي دفعت لاسرائيل، وانه كان بالامكان انشاء قدرة انتاجية، وحسب أصحاب الشأن المتخصصين فان كل ميغاواط تكلف في انتاجها استثمار مليون دولار. وعمليا فان 7 مليارات شيقل (2 مليار دولار) تساوي طاقة انتاجية بـ 2000 ميغاواط، وبالتالي فان هذه القدرة تغطي حاجة الضفة وقطاع غزة ويزيد منها.

ويرى عبد الله، أنه كان بالامكان على الأقل تخفيض اعتمادنا على اسرائيل لأن ما تم بناؤه لغاية الآن محطة في غزة بقدرة 140 ميغاواط وهي تغطي ربع احتياجات القطاع حاليا وبسبب عدم القدرة على تزويدها بالوقود الصناعي لتشغيلها فان معدل انتاجها بقي طيلة الوقت حوالي نصف طاقتها الانتاجية فهي تنتج 60 ميغاواط / ساعة من نشأتها لغاية الآن وبالتالي فهي مشروع غير قادر على تحقيق الاستدامة.

ويبين عبد الله، ان السلطة الوطنية تدفع للشركة تكلفة الانتاج كاملا مع انها تنتج نصف طاقتها، كما أن السلطة تدفع عن المستهلكين لأن جزءا كبيرا منهم لا يسددون فواتيرهم، وبالتالي فان الكهرباء بالنسبة للموازنة الفلسطينية مثل المنشار، بسبب عجز شركات التوزيع أو تقصيرها بما فيها البلديات في الضفة. وقال عبد الله: "لا أحد يعلم أو يتوقع أن يحصل تحسين في الالتزام بالدفع والزام الشركات بجمع الفواتير حتى يتم تخفيض العجز في موازنة السلطة غير القادرة لتأمينه من الخارج وبالتالي تضطر للاستدانة وتتكدس تكاليف أكبر".

الطاقة أكبر مشكلة للموازنة

ويؤكد عبد الله وجود مشكلة حقيقية في كل مكونات والجهات المسؤولة عن قطاع الكهرباء قائلًا: "شركات التوزيع تتحمل مسؤولية كبيرة وسلطة الطاقة التي تتحمل المسؤولية عن تنظيم القطاع عليها مسؤولية كبيرة بايجاد حلول طويلة الأمد لهذه المشكلة وهذا لم يتحقق بصراحة حتى أنه حينما خرجت بادرة

وتضاعفت قد تعلن الشركة انهيارها خاصة وان هناك أصواتا في اسرائيل تنادي بقطع التيار عن الفلسطينيين بسبب الديون، وهو أحد الاحتمالات القائمة، وبالنتيجة هنا يتساوى الذي يدفع والذي لا يدفع وهو يندرج في اطار العقاب الجماعي وقد يؤدي الى امتناع الملتزمين عن الدفع".

ويشير الى أنه يوجد في منطقة الشمال 150 نقطة ربط، وفي الجنوب حوالي 70 نقطة ربط بما مجموعه مع غزة 225 نقطة ربط أي 225 مزودا للكهرباء مباشرة بين هيئة محلية وشركة توزيع، في حين تطالب الحكومة بتسديد العجز عن المتسبب به، فمنذ شهر أيلول 2009 لغاية شهر أيلول 2013 كانت الشركة القطرية تخصم ما معدله 50 مليون شيقل من دون معرفة وزارة المالية الفلسطينية، وهنا يجري الحديث عن 2 مليار شيقل خصومات في المقاصة لصالح جهات غير معروفة.

ويقول حامد: "اكتشفنا ان أكثر من 55 % من المقاصة تخصم لصالح غزة 45 % لصالح الضفة وشركة القدس لم تدخل هذه الحسابات الا مرة واحدة فقط عندما فرضت اسرائيل عقابا وخصمت 400 مليون شيقل منها 165 مليون شيقل لصالح شركة القدس، والديون في الوقت الحالي المتراكمة على السلطة تزيد عن 300 مليون شيقل لصالح الشركة القطرية الاسرائيلية، على اعتبار ان القطرية صرفت حسابها مع السلطة الوطنية في 1/1/2013 بعد خصم كل الديون وقيمتها 600 مليون شيقل".

واضاف: "لذلك، نحن نمر في أسوأ وضع على الإطلاق وأسوأ مشكلة صافي اقراض والتي تقدر بحدود أكثر من مليار و200 ألف شيقل كديون كهرباء ومشكلتنا انها تزداد ولا يوجد مؤشر لتوقف هذا النزيف. ويجب هنا الاعلان بأننا وصلنا الى مرحلة كارثية، فهل ننتظر الى حين انهيار شركات توزيع الكهرباء ولمصلحة من؟".

ومن السيناريوهات المحتملة التي يتوقعها حامد، أن تقايض الشركة القطرية الاسرائيلية دينها على شركة كهرباء القدس بالاستحواذ عليها أو قطع الكهرباء عنها.

وقال: "يعيش الفلسطينيون حاليا أسوأ أزمة عرفها قطاع الكهرباء، ويمكن أن تصل إلى التدهور الشامل، وتداعياته ستطال الجميع. فهل سنعود إلى العصور الوسطى؟ وهل ما يحدث في غزة حاليا هو أقرب سيناريو لما سيحدث في الضفة الغربية قريبا جدا؟"

التعرفة والطلب

ويوضح حامد، ان تعرفه شراء الكهرباء بتزايد مستمر وسريع، فمنذ عام 2011 وحتى اليوم ارتفعت التعرفة الكهربائية من المصدر على 4 مراحل بنسبة اجمالية بلغت 37 %، وبتزايد عدد السكان فإن الاستهلاك والطلب على الطاقة يتزايدان بنسبة لا تقل عن 7 % سنويا، وفي نفس الوقت يزداد الفاقد الكلي نتيجة السرقات والتعدي على الشبكة بنسبة 1 % سنويا، لتصل نسبة الفاقد الكلي إلى 26 % في عام 2013. كل ذلك يترافق مع عجز متزايد من قبل شركات التوزيع في سداد كامل الفاتورة للمزود، والذي ينتج عنه ديون متراكمة لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية



* تعرفت شراء التيار ارتفعت على 4 مراحل بنسبة 37٪ منذ عام 2011

* 500 مليون شيقل سنويا خسائر الشركة نتيجة «الفاقد»

بين 35 - 40 مليون شيقل في مناطق السلطة ولا يتم الاعتراف بها وهذا جزء من همنا، فنحن نشترى بـ 170 مليون شيقل بمعدل سنوي وعمليا لا تتم فوترتها، بمعنى أنا أقوم بتمويل استهلاك الحرامية سارقي التيار الكهربائي، وهذه مشكلة كبيرة وعلينا مسؤولية، فلو وجد ان 17٪ غير ملتزمين يشكلون 25٪ من الفاقد ويشكلون 100٪ من الديون المستحقة على الناس، فنحن لنا ديون تزيد على 740 مليون شيقل على المواطنين، غير السرقات التي تقدر سنويا بحدود 170 مليون شيقل، وغير المصاريف الاضافية التي ننفقها سواء للمحامين، فعندنا 11 مكتب محاماة ترفع قضايا على السرقات والديون، وكل ذلك يظهر ان الشركة هي الضحية ونحن لا نضيف ما يسرق على المشتركين الملتزمين بسداد فواتيرهم".

التحديات الاسرائيلية

ورحب حمودة بأفكار من نوع انشاء محطة توليد كهربائية حديثة نتمتع فيها على ذاتنا، لكنه قال: "حتى لو باشرنا في بناء محطات توليد فانه من اللحظة وحتى سنة 2025 لن نستطيع الاستغناء عن الشبكة القطرية الاسرائيلية ومن الخطأ أن نضع أنفسنا في جزيرة منعزلين عن العالم فليس من الخطأ الربط كهربائيا مع الاسرائيليين والأردنيين والمصريين فهذا هو التوجه العالمي من أجل أن نوفر على أنفسنا استثمارات كبيرة، ولنتمكن من ضمان النوعية الجيدة من الخدمة الكهربائية للناس يجب أن يكون دائما مصادر بديلة".

وقال حمودة: "تشجع السلطة الوطنية وكهرباء القدس المواطنين على تركيب وحدات توليد من الطاقة الشمسية، على أسطح منازلهم والأبنية والمؤسسات العامة، لكن للأسف الاقبال قليل، ففي كل منطقة امتياز الشركة لا يتجاوز عدد الذين تمكنوا من تركيب هذه الوحدات 25 مواطنا، لكلفتها العالية حيث أنه تكلف بين 9 - 11 ألف دولار ويستغرق استردادها 5 - 6".

ويطالب حمودة بتكاتف كل الجهود داعيا الحكومة الى تحمل مسؤولياتها في عدة مجالات. وقال: "ماليا نريد مظلة تحمي الشركة وان تفرض القانون والنظام وتحل مشكلة القرى والمخيمات، لا يجوز هذا الاستهتار واللامبالاة والاستهلاك اللازم وغير اللازم".

الخطة التطويرية

وقال حمودة: "نحن سنويا نستثمر بين 50 - 55 مليون شيقل في تطوير الشبكات وصيانتها بما فيها التمديدات الأرضية التي باشرنا بها، لكن هذا له علاقة بالقدرات وهو جزء من العجز المالي لدينا، ونحن مضطرون ألا نوقف تطوير الشبكة وتحسينها ومواجهة التوسعات والزيادة في الاستهلاك على الاحمال ومن ناحية عندنا عبء الدين الذي علينا وهو السيف المسلط على رقبتنا وحسب المؤشرات المالية 2013 كتكلفة مشاريع من دون احتساب رواتب الموظفين ومصاريف تشغيلية للمقاولين مجموع تكلفة المشاريع في منطقة الامتياز 45 مليون شيقل، اضافة الى 15 مليون بين رواتب الموظفين ومصاريف المقاولين".

سلطة الطاقة

اتصلنا مرارا بالوزير د. عمر كتانة - رئيس سلطة الطاقة، وبعد أن حدد لنا موعدا للقاءه بشأن الموضوع، عاد والغى الموعد قبل حوالي ساعة من اجرائه، على أن يقوم بالاتصال بنا لاحقا ولم يتم ذلك.

على قروض مقابل الكشف عن حسابنا البنكي، والفاقد الذي نفقده يصبح بتسعيرة عالية، ما يفسر أن الفاقد غير الفني في 2013 وحدها بلغ قيمته 167 مليون شيقل، اذ تبلغ نسبة الفاقد عندنا 26٪ منها نسبة الفاقد الناتج عن السرقات (16٪)، اضافة لذلك يعطوننا فترة سماح محدودة جدا مدتها 10 أيام وفي اليوم التالي يبدأون باحتساب الفوائد، وهذا الدين فيه 30٪ على الأقل عبارة عن فوائد وسيترتب عليه أيضا فوائد أخرى".

استهلاك مشوه

وينتقد حمودة بشدة نمط الاستهلاك المشوه للمجتمع ونخبته واللجان الشعبية ومؤسساته المدنية لم تعد قادرة على مقاومة هذا النمط، "فنحن نستهلك بطريقة مشوهة وبكميات ومبالغ مالية تفوق طاقتنا وقدراتنا، وبالتالي الضحية الشركات التي تقدم خدمات المياه والكهرباء والاتصالات لأنه لا أحد يرغب ويحب دفع فواتير، لذلك فان ثقافة عدم الدفع والركون بان هناك من سيدفع وسيحمل الدين، واثارة تساؤلات من نوع لماذا لا يحاسبون المخيمات ويحاسبون الملتزمين بالدفع، هذه خلقت حالة ميوعة وعدم التزام بخصوص تسديد الفواتير والشركة هي الضحية، وكذلك البلد".

نفى

ونفى حمودة وجود هيئات محلية في منطقة امتياز الشركة تقوم بجباية فواتير الكهرباء قائلا: "نحن علاقتنا مباشرة مع المستهلكين المشتركين، وفي منطقة امتياز شركتنا لا توجد علاقة للهيئات المحلية بخدمة الكهرباء ونحن نعطيها انارة الشوارع وهم (البلديات) لهم أسهم في الشركة ولهم ممثلون في مجلس ادارتها".

ونفى كذلك تزويد الكهرباء لمعسكرات جيش الاحتلال والمستوطنات في منطقة امتياز الشركة وقال: "نحن لا نزود المعسكرات والمستوطنات بالتيار الكهربائي مباشرة، هناك بعض معسكرات الجيش التي كنا نزودها سابقا لكنهم يحاسبون شركة كهرباء اسرائيل".

كما نفى حمودة حول ما قيل من ان شركة كهرباء القدس مسجلة اسرائيليا فقط، وأكد انها مسجلة ايضا في المناطق الفلسطينية، أي انه توجد شركتان بمظلة واحدة.

وأوضح أن 30٪ من نشاط الشركة في القدس داخل جدار الفصل العنصري الخاضع للسيطرة الاسرائيلية و70٪ في مناطق السلطة، وبالتالي ضرائبها متعارف عليه 70٪ للسلطة و30٪ لاسرائيل، ونطبق قوانين فلسطينية في مناطق السلطة ونطبق قوانين اسرائيلية في مناطق القدس، وحسابات الشركة في المناطق الفلسطينية مفصولة عن حساباتها في منطقة القدس.

الشركة ضحية

ونفى حمودة، ما يقال من ان المشترك الملتزم هو الذي يدفع فاتورة المشترك الذي لا يسدد فاتورته أو السارق. وقال: "المواطن الملتزم بالدفع يشعر بالاجحاف لأن غيره يتلقى الخدمة مجانا وهذا صحيح ويشعر الملتزمين بعدم العدل ووجود الظلم، لكن المظلوم الأكبر هو شركة الكهرباء فالأسعار يضعها مجلس تنظيم قطاع الكهرباء ولا يضعها على أساس انه يعترف لنا في كل الفاقد الذي تفقده الشركة فكل سنة قيمة مشترياتنا تتراوح

السلطة تتحمل مسؤولية تراكم الدين

ولا يستبعد نائب المدير العام لشؤون التخطيط الاستراتيجي في شركة كهرباء القدس، المهندس علي حمودة تنفيذ اسرائيل وشركة كهربائها القطرية تهديداتها في ظل استمرار تراكم الديون على الشركة التي تقدر بنحو 70٪ من اجمالي قيمة الدين، مبينا أن الديون المترتبة على الشركة تناهز مليار شيقل (3.5 مليون دولار)، غير انه ذكر ان السلطة مدينة للشركة بنحو 400 مليون شيقل (1.3 مليون دولار).

وحمل حمودة السلطة مسؤولية تراكم هذا الدين لأنها: أعلنت انها شريك المشتركين الذين لا يسددون فواتيرهم مناصفة 50٪ في سداد ديونهم في نهاية 2012، وفرضت علينا بان أي شخص يمكنه تقسيط 50٪ المتبقية من خلال تركيب عدادات الدفع المسبق ويستوفى من الدين القديم 10٪ من قيمة الشحنة ومثلها من قبل السلطة الوطنية، مبينا أنها طرحت هذه الحلول تحت عنوان "مساعدة الشركة في تحصيل دينها وتحسين التحصيلات"، وبالتالي زيادة قدرتها على تسديد الديون للشركة الاسرائيلية وتخفيض ما يسمى صافي الاقراض.

ويقول حمودة: "قضية تراكم الديون تتفاعل منذ أكثر من 4 سنوات واخذت طابعا أكثر حدة نتيجة تصاعد معدلات الاستهلاك في المجتمع، والأوضاع الاقتصادية المتقلبة والتذبذب في توفير الرواتب ما يؤثر على الأداء المالي التجاري لشركة الكهرباء".

ويضيف: "مشكلتنا ليست مع ذوي الدخل المحدود لأن استهلاكاتهم يمكن أن يسددهم وهم يسددون، لكنها مع الناس الذين امكانياتهم جيدة ولا يريدون الدفع".

ويؤكد حمودة، تجاوب المواطنين المحدود جدا مع هذه الفرصة الأمر الذي خلق تعقيدات كبيرة حيث اصبح هناك تراجع في التحصيلات بواقع 30٪ وقيام اسرائيل بخصم 163 مليون شيقل من ديون الشركة من مقاصة الضريبة قبل سنة جعل السلطة تحجم عن دفع الديون التي عليها سواء لاستهلاكات الدوائر والوزارات والمؤسسات الحكومية أو المشاريع التي تنفذها الشركة لصالح الحكومة أو التزامات الحكومة بنسبة التعويض بخصوص

التعرفة أو الدفع المنقوص أو في موضوع المخيمات، وهذا حسب احصائيات نهاية عام 2013 ضاعف التزامات الحكومة بحيث أصبحت توفر 400 مليون شيقل متفق عليها مع سلطة الطاقة ووزارة المالية بموجب قرارات مجلس الوزراء.

وقال: "الشركة في حالة نزاع مع الحكومة وهي تكلفة القروض والدين وهي الفوائد التي تدفعها الشركة لشركة كهرباء اسرائيل، اضافة لالتزامات أخرى ترتبت على عدم قيام بعض التجمعات السكانية بتسديد فواتيرها وعدم قيام الحكومة بتطبيق النظام والقانون في الكثير من المواقع".

ويطالب حمودة الحكومة، بتوفير البيئة والمناخ التي تساعد الشركة على ممارسة عملها بطريقة قانونية وتمكنها من الحفاظ على حقوقها وممتلكاتها، مشيرا الى أنه منذ السنتين السابقتين يوجد تحسن في اصدار الأحكام بحق سارقي التيار الكهربائي، لكن لحالات معدودة. وقال: "نحن في محاكم مناطق السلطة والمناطق الاسرائيلية رفعنا أكثر من 11 ألف ملف قيمتها تزيد على 250 مليون شيقل، وخطونا خطوات كثيرة ونفدنا قرار الحكومة حيث توجد ديون بقيمة 80 مليون شيقل قسطناها على أنظمة الدفع المسبق، وبالتالي كان لذلك أثر على السيولة الواردة للشركة، من هنا أصبحت الشركة تعاني من عجز في سداد الدين الذي تراكم في نهاية 2012 حيث كان 330 مليون شيقل، وفي نهاية 2013 تضاعف هذا المبلغ وأصبح يزيد على 742 مليون شيقل، ومن المعروف أن فواتير الشتاء تأتي مرتفعة (تزيد عن 120 مليون شيقل) وحاليا تصل الى 870 مليون شيقل وهو ما يستحق علينا لشركة الكهرباء الاسرائيلية".

معاملة اسرائيلية مجحفة

وينتقد حمودة الطريقة المجحفة التي يعامل الاسرائيليون بها الشركة وكأنها مستهلك كبير وليست شركة توزيع. وقال: "الاسرائيليون يفرضون علينا تعرفه وكأننا مصنع كبير، ويحاسبوننا حسب وقت الاستخدام، وهذه ضررها بالنسبة لنا ان معظم الفاقد (الاستهلاكات غير القانونية) تصبح في فترات الذروة سواء في الصيف أم الشتاء وسعرها أعلى من المعتاد (1.10 شيقل الكيلو واط)، ونحن نبيعها بـ 55 فهذه تسبب مشكلة في السيولة، وبالتالي هناك تكلفة مالية عند اجبارنا على الحصول



خربة قركش.. دفائن أثرية تستصرخ حمايتها من النهب والاستيطان



صالح طوافشة

أفادت الطواقم. ورغم أن خربة قركش كغيرها من المواقع الأثرية الفلسطينية تحتاج اهتماماً وصيانة دورية، وتتطلب عملاً دؤوباً لعدة سنوات خصوصاً وأنها في المناطق المصنفة "ج" إلا أن وزارة السياحة تبذل قصارى جهدها لحماية هذه المواقع التي ضبطت فيها عمليات تنقيب غير قانونية في أكثر من مناسبة. كما يقول القائم بأعمال مدير عام حماية الآثار في وزارة السياحة.

لوقف الاعتداءات على المواقع الأثرية، لافتاً إلى أن سرقة الآثار الفلسطينية انتشرت بشكل كبير منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، فيما بدت القوانين الفلسطينية غير رادعة لمواجهة تلك الظاهرة. رئيس بلدية بروقين نافذ بركات أكد لـ "حياة وسوق" أن بلدة بروقين تمتاز بمواقع أثرية وفيها الكثير وأغلب هذه الخرب في مناطق يصعب الوصول إليها لأنها مناطق ج وتحت السيادة الإسرائيلية. ويضيف: "كبلدية نقوم باستمرار بتوجيه الأنظار لهذه الآثار، فهي تعتبر أماكن سياحية، وهناك تعاون بين بلدية بروقين ومحافظة سلفيت ووزارة السياحة للمحافظة على موقع خربة قركش. وأضاف أن كل المواقع الأثرية موثقة لدى وزارة السياحة. وكشف طوافشة أنه في بداية التسعينيات نفذت وزارة السياحة حملات تنقيب في كل المحافظات، مثل جنين في منطقة بلعما التي تعود للعصر البرونزي وفي سبسطية وبلاطة وقصر هشام في إريحا والكثير من المواقع الأثرية الأخرى. ونفذت حفريات جديدة في أماكن مختلفة، ساعد فيها الناس بتقديم معلومات دقيقة

ومعلم أثري. وهي منتشرة في البلدات القديمة وتتعدد المواقع الأثرية، بحيث تشمل الخرب والتلال والمعالم وكل ما شيده الإنسان عبر التاريخ. واعتبر طوافشة حماية الإرث الحضاري للشعب الفلسطيني واجباً وطنياً، ذلك أن الفلسطينيين هم وارثو كل الحضارات، واصفاً الاحتلال بالعائق الأبرز أمام عمل طواقم وزارة السياحة والآثار في حماية المناطق الأثرية الفلسطينية، "بل ويعمل على تدميرها" يؤكد طوافشة. قلة الوعي الوطني لدى المواطنين حول أهمية المواقع الأثرية والموازنات الضخمة التي تحتاجها صيانة وحماية تلك المواقع عائقان آخران أمام دور وزارة السياحة والآثار في حماية الإرث الحضاري الفلسطيني. ويكشف طوافشة عن توجه حكومي واضح لصيانة المواقع الأثرية الفلسطينية خلال العام الماضي ومحاربة سرقة الآثار التي انتشرت بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية. ويناشد طوافشة المواطنين الحفاظ على تراثنا الحضاري والثقافي حيث إن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجهات الرسمية وغير الرسمية وعلى المواطنين أينما كانوا التعاون والتنسيق مع وزارة السياحة والآثار في تقديم المعلومات

حياة وسوق جمال عبد الحفيظ

تحفل بلدة بروقين غرب محافظة سلفيت بعدد من الأماكن الأثرية والدينية. ومن تلك المواقع خربة قركش التي تبرز من الجهة الشمالية للبلدة. "حياة وسوق" سلطت الضوء على هذه الخربة الأثرية التي ترجع إلى العصر الروماني؛ لما فيها من آثار تجذب الاهتمام، بها بيوت رومانية منحوتة بالصخر يطلق عليها الكثيرون الشمس والقمر لاحتوائها رسماً للشمس والقمر. أبواب الدخول للموقع الأثري واسعة تأخذ الزائر لساحة كبيرة تتسع لأكثر من مئة شخص. ويضم الموقع عدداً من البرك المنحوتة بالصخر ويبلغ عمقها 4 أمتار، وطولها 10 أمتار، يستخدمها أهالي البلدة لتخزين المياه للاستخدامات الصيفية، ويستخدمها شبان البلدة للسباحة. قرب هذا الموقع الأثري أنشأت سلطات الاحتلال منطقة صناعية محاذية لمستوطنة بركان - وصارت معظم الأراضي الزراعية. صالح طوافشة القائم بأعمال مدير عام حماية الآثار في وزارة السياحة قال: هناك الآلاف من الأماكن الأثرية في محافظات الوطن، وحسب السجلات فإن هناك أكثر من سبعة آلاف موقع

قطاع المواصلات في غزة.. بنية تحتية مهترئة ومعاناة متفاقمة

حياة وسوق حسن دوحان



احتدم الجدل بين المواطنة عائشة عابدة 44 عاما من رفح وسائق التاكسي الذي استقلته من حي الجنيبة شرق رفح حول تسعيرة المواصلات الجديدة، فكل منهما لا يريد التنازل عن النصف شيقل موضوع النزاع والذي ظهر في تسعيرة المواصلات الجديدة التي أقرتها وزارة النقل والمواصلات بالحكومة المقالة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود. وفجرت تسعيرة المواصلات الجديدة المشاكل المتراكمة التي يعاني منها قطاع المواصلات في غزة والمتمثلة في فرض ضرائب جديدة من قبل الحكومة المقالة وفرض رسوم باهظة من قبل مستأجري مواقف السيارات، وعدم توفر قطع غيار السيارات وارتفاع ثمنها، وركود سوق تجارة السيارات، وعدم صلاحية الطرق للعمل عليها، واستغلال التجار للمواطنين.

وكانت وزارة النقل والمواصلات بالحكومة المقالة رفعت التسعيرة الداخلية نصف شيقل لتصبح شيقلا ونصف الشيقل الأمر الذي أثار جدلا وحالة من الاستغلال من قبل السائقين نتيجة عدم توفر الفكة (النصف الشيقل) وعدم تقبل المواطنين دفع شيقلين أو اخذ بسكويتة أو مضافة مقابل النصف الشيقل غير المتوفرة.

حالة الجدل بين المواطنة عابدة والسائق عارف شعت (33 عاما) استمرت نصف ساعة دون جدوى، ما دفع بالشرطة الى التدخل لإقناع المواطنة بأخذ الشيقل كاملا وترك السائق يواصل عمله.

وكان سكان القطاع على مدار السنوات الخمس الماضية يعتمدون على الوقود المهرب عبر الأنفاق لانخفاض ثمنه عن الوقود المستورد من إسرائيل، فبينما يبلغ لتر السولار المهرب عبر الأنفاق 3.5 شيقل يصل سعر البنزين الإسرائيلي 6.5 شيقل. ويحتاج قطاع غزة إلى مليون ومئتي ألف لتر وقود يوميا، و800 ألف لتر سولار، و400 ألف لتر بنزين.

عشوائية التسعيرة

ويتهم السائقون وزارة النقل بغزة بوضع تسعيرة المواصلات بصورة عشوائية ودون دراسة معمقة قائمة على أسس واضحة مثل المسافة والسيارات المستخدمة وحالة الطرق والازدحام.

ويقول السائق أنس احمد من رفح "تم وضع التسعيرة الجديدة بطريقة عشوائية فمثلا منطقة تل السلطان تسعيرتها تتساوى مع حي الجنيبة رغم أن الوصول لحي تل السلطان يتطلب السير مسافة 4 كيلومترات، بينما مسافة حي الجنيبة لا تتعدى 2 كيلومتر، وفي هذا ظلم للسائقين، ورغم ذلك اتفق أهالي

حي تل السلطان مع السائقين على أن تكون الأجرة 2 شيقل ذهابا للسلطان وشيقلا واحدا في العودة للبلد لتجاوز أزمة الفكة المتمثلة في النصف شيقل، بينما في حي الجنيبة يصر السائقون على أخذ شيقلين بحجة عدم وجود فكة وهم غير راغبين بوضع حل على غرار حي تل السلطان وهذا الحال يتكرر في كافة المناطق".

ويؤكد السائق توفيق زعرب انه تم وضع التسعيرة الجديدة بطريقة عشوائية إذ فيها انحياز لبعض المناطق خاصة للسيارات العاملة في غزة، ويطالب وزارة النقل والمواصلات بالحكومة المقالة لإعلان الأسس التي اعتمدها في وضع التسعيرة. ويقول: "لا يعقل أن يتم رفع تسعيرة المواصلات بين المحافظات شيقلا واحدا فقط، ما دفع عددا كبيرا من السائقين الى تحويل سياراتهم بشكل غير قانوني لتقل عشرة ركاب بإضافة كرسيين إضافيين بدلا من ثمانية كراسي هذا بالنسبة لسيارات الفلوكس والهونداي بينما سيارات المرسيديس السبعة ركاب يصبح عملها غير مجد مطلقا".

ويضيف زعرب "كل ما تجنيه السيارة هذه الأيام لا يتعدى 50 شيقلا وفي ظل التسعيرة الجديدة سيتم دفع الضرائب منها والمتمثلة في 1300 شيقل ترخيص، و600 شيقل ضريبة مكوس، و500 شيقل ضريبة دخل". ويتابع "نحن نعمل خدمة علم للحكومة المقالة بغزة، وقريبا سنبيع سياراتنا لنسدد الضرائب المتراكمة علينا".

ويؤكد السائق رأفت قششة الذي يعمل على سيارة مرسيديس 7 ركاب انه وصاحب السيارة

يتشاجران يوميا على دخل السيارة المتدني للغاية، مع اقراره بأنهما يقومان بتفريغ همومهم لبعضهما من سوء الأوضاع التي وصل حال سيارات الأجرة لها جراء ارتفاع أسعار الوقود وعدم رفع تسعيرة المواصلات بصورة تراعي خواص السيارات والخطوط. ويوضح قششة "ان كل ما تجنيه السيارة في النقلة الواحدة عشرة شواقل فقط، ويشكو من ارتفاع قيمة تذكرة موقف السيارات في رفح مقارنة بالكرجات الأخرى في قطاع غزة والتي تصل إلى خمسة شواقل بينما في المواقف الأخرى 2 شيقل، ويدعو بلدية رفح لوضع حد لتسلط مستأجر الموقف عليهم. ويبلغ عدد السائقين في قطاع غزة نحو 30 ألف حاصلين على رخص تجاري وعمومي، منهم 5000 سائق عاطلين عن العمل.

ويقول نقيب السائقين جمال جراد انه بعد انتهاء دخول السولار المصري، تم اللجوء إلى السولار الإسرائيلي وهو غالي الثمن وسعره 6.5 شيقل للتر الواحد، الأمر الذي أثر على دخل السائق بشكل كبير، فقد أصبح دخله اليومي محدودا ولا يتعدى 30 شيقلا. ويضيف: "السائقون يريدون أن تكون التسعيرة الداخلية 2 شيقل لكن الحكومة بغزة رفعتها الى 1.5 شيقل فقط، أما رفع الأسعار بشيقل واحد في المواصلات بين المحافظات فهذا أمر غير مجد، كما أن الموظفين أصبحوا يأخذون قروضا لشراء سيارات ومزاحمة السائقين في أرزاقهم".

ويوضح جراد ان عددا من السائقين اضطروا لتحويل سياراتهم للعمل على الغاز لأنه أفضل للدخل خاصة في ظل ارتفاع أسعار

البتترول.

بدوره يطالب رئيس جمعية فلسطين لأصحاب السيارات العمومية يونس الأسطل ان تعمل السيارات التي تعمل بالأجرة والملاكي كل حسب مهامها واختصاصها وحسب خط السير، وتخفيض رسوم تذكرة كراج رفح، وتعديل تسعيرة المواصلات حسب الأصول لتتناسب حسب جدول غلاء المعيشة وغلاء المحروقات. وشدد الأسطل على ضرورة إلغاء الضريبة المضافة (المكوس) التي فرضتها إسرائيل عام 1982، لتعويض خسائرها في حرب لبنان، وإصدار تسعيرة مواصلات بعد دراسة ميدانية، وحسب استهلاك الوقود فأى مسافة بتحرق وقود ونضربها في أربعة، ثم يتم إصدار التسعيرة مع الأخذ في الاعتبار نوع السيارات المستخدمة على تلك الخطوط وحجم استهلاكها.

ويقول مدير عام الهندسة والسلامة المرورية في وزارة النقل والمواصلات بغزة المهندس معين قويدر ان كافة الرسوم يتم تحصيلها وفقا لقانون المرور لسنة 2000، والحكومة بغزة تقدم خصومات كبيرة تتمثل بخصم 50٪ على المركبات العمومي و30٪ على المركبات التجاري والملاكي، والتي تعمل على البنزين تدفع 1450 شيقلا، والتي تعمل على السولار تدفع 2100 شيقل سنويا، ومعظم السيارات تم اعفاؤها بما قيمته 2000 شيقل من الضرائب والرسوم. ويضيف قويدر: "قمنا بوضع 80 إشارة مرورية جديدة بقيمة 200 دولار للإشارة الواحدة منها إشارات للأطفال الصم، كما أن وضع الإشارات الداخلية تعتبر من مسؤولية البلديات".

* 80 ألف سيارة بالقطاع منها 20 ألف قديمة ونحو 14 ألف دراجة نارية وألفي تكتك
* إهمال الطرق وعدم رصفها نتيجة الحصار يحول غزة إلى ضوضاء وازدحام

ركود سوق السيارات.. وارتفاع الضرائب

ويشكو مستوردو السيارات في قطاع غزة من ارتفاع قيمة الضرائب التي يدفعونها سواء للسلطة الوطنية أو الحكومة المقالة في غزة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السيارات على المستهلكين وحدوث حالة من الركود.

ويقول رئيس جمعية مستوردي السيارات إسماعيل النخالة "تجبي الحكومة المقالة في قطاع غزة نحو 40٪ ضرائب على السيارات المستوردة عبر معبر كيرم أبو سالم (14,5 ٪ ضريبة القيمة المضافة إضافة لضرائب الدخل والرسوم الأخرى وجمارك بقيمة 25 ٪)، إضافة إلى 75٪ ضرائب تدفعها الشركات للحكومة في رام الله".

ويضيف: "إذا كانت المركبات المستوردة أوروبية ندفع ضرائب عليها للسلطة الوطنية 74 ٪، أما إذا كانت مركبات آسيوية ندفع ضرائب 84 ٪، إضافة إلى 25 ٪ ضريبة للحكومة المقالة في غزة". وقال: "توجد (إجراءات تعسفية) من الحكومة في رام الله ضد المستوردين، إضافة إلى عدم وجود متابعة لمشاكلنا عند الجانب الإسرائيلي وأي خطأ يحصل من أي تاجر يتم تعميمه على الجميع، السيارة تنتظر من شهر إلى شهرين حتى يصل دورها في الفحص في ميناء أسدود وهذا استنزاف لنا لأننا نضطر لدفع بدل أراضي أضعاف مما يجب دفعه، كما أن ذلك يعتبر تأخيراً في حركة دوران رأس المال" حسب قوله.

ويشير النخالة إلى أن وزارة النقل والمواصلات في رام الله باتت تفرض ضرائب إضافية على الحساسات والفتحة والكراسي الجلدي، لتصبح أسعار السيارات المستعملة أعلى من قيمة السيارات الصفر كيلو، وهذا يصب في صالح الوكالات الجديدة. ويقول: "مستوردو السيارات المستخدمة بوقف عملهم".

ويطالب النخالة الحكومة المقالة بغزة إما بتجميد أو تخفيض الضريبة من 25 ٪ إلى 12.5 ٪. وقال: "نحن نبيع في غزة وندفع ضريبة دخل وقيمة مضافة في رام الله وغزة، رغم أننا لا نبيع هذه السيارات في الضفة".

ودعا وزارة النقل والمواصلات في رام الله للتخفيف مما سماها الإجراءات والتعقيدات التي تضعها أمام مستوردي السيارات المستخدمة. ويقول: "قمنا بإدخال 7500 سيارة منذ أيلول 2010 لغزة، وتم تحصيل جمارك عليها للضفة الغربية حوالي 60 مليون دولار، بينما دفعنا جمارك على نحو 3000 سيارة للحكومة في غزة بحوالي 15 مليون دولار".

ودعا النخالة إلى شطب نحو 20 ألف سيارة قديمة لتخفيف الازدحام في الطرق. ويقول: "نحن نتعرض لخسائر كبيرة في سوق السيارات، ولا بد من وقف استيراد السيارات المستخدمة حتى يتم تغيير سياسة الحكومتين في رام الله وغزة في التعامل مع

مستوردي السيارات".

قطع غيار السيارات

ويشكو أصحاب السيارات خاصة السيارات صينية الصنع من عدم توفر قطع الغيار وارتفاع أسعارها، وعدم وجود رقابة على التجار.

ويقول نقيب السائقين جمال جراد ان "قطع الغيار التي يتم تداولها في السوق غير أصلية، ونتيجة لذلك يتم اللجوء إلى قطع الغيار القديمة، والسيارات الصينية لا توجد لها قطع غيار، لكن العاملين في ورش التصليح أصبحوا يوائمون القطع للسيارات ويتكيفون مع الأمور".

ويشير رئيس جمعية فلسطين لأصحاب السيارات العمومية يونس الأسطل إلى أنه نتيجة للحصار الإسرائيلي والقيود المفروضة على القطاع، لم تعد قطع غيار كل السيارات متوفرة ما أدى إلى ارتفاع أسعارها.

ويقول رئيس مجلس ادارة جمعية شركات النقل العمومي سابقا ومؤسس الجمعية ورئيس مجلس ادارة شركة ايلياء الطبية د. خالد البحصي: "توجد 20 شركة نقل العام، تمتلك 280 أتوبيس، لكننا نعاني من تكلفة الصيانة المرتفعة، وقطع الغيار غير المتوفرة، إضافة لارتفاع أسعار الوقود". ويضيف: "نتعرض لخسائر كبيرة، وأقل شركة خسرت مئة ألف شيقل".

ويقول رئيس جمعية تجار قطع الغيار والسيارات والمعدات الثقيلة منهل تنيرة: "نعاني من وجود مشاكل تتعلق بإدخال قطع الغيار المستعملة للشاحنات والمعدات الزراعية والهندسية، فالجانب الإسرائيلي يرفض إدخال ومحركات البنزين والسولار للسيارات الملاكي المشتراة من إسرائيل، بينما يسمح بإدخال جميع القطع المستوردة من الخارج بحجج أمنية غير مبررة".

ويضيف: "كما يمنع الجانب الإسرائيلي ادخال البطاريات السائلة والجافة بينما يسمح بإدخال البطاريات من نوع جل، وهناك حاجة ماسة لهذا النوع من البطاريات نظراً لانقطاع التيار الكهربائي ما أدى إلى ارتفاع أسعارها لقلة العرض وكثرة الطلب عليها لاستخدامها في إنارة المنازل".

ويشير تنيرة إلى أن الجانب الإسرائيلي يمنع إدخال ماء الروديتير ويطلب وزارة النقل والمواصلات في رام الله بالضغط على إسرائيل لإدخال تلك القطع المهمة.

ويوضح تنيرة انه لا توجد قطع غيار للسيارات صينية الصنع، بسبب رفض الجانب الإسرائيلي ادخالها للقطاع، مشيراً إلى أن إصلاح تلك السيارات يتم إما من خلال تهريب قطع غيارها من الجانب المصري أو من خلال قيام الفنيين في ورش التصليح بإعادة تصنيع تلك القطع وتأهيلها وتجديدها. ويبرر قنيطرة ارتفاع أسعار قطع الغيار بوجود ضرائب كبيرة على ادخالها مثل دفع غرامات

بقيمة 12 ٪ على قطع الغيار الداخلة عبر معبر كرم أبو سالم والتي ليس لها شهادة منشأ أوروبي، إضافة إلى دفع 600 شيقل على كل كرتونة قطع غيار مستعملة كبيرة، و240 شيقلا على المحركات و70 شيقلا على الجير.

الازدحام واهتراء الطرق

ويعاني قطاع غزة من الاكتظاظ والازدحام الشديد في الطرق نتيجة للازدحام الكبير في أعداد السيارات وعدم وجود الطرق المؤهلة لاستيعابها.

ويقول نقيب السائقين جمال جراد: "باتت ظاهرة الازدحام في الطرق سمة يومية في طرقات غزة نتيجة عدم وجود الطرق الكافية أو اهترائها وتآكلها، فالطرق غير صالحة، حيث أقدم الاحتلال الإسرائيلي على تدميرها في كل حرب أو اجتياح، وباتت المسافة التي تحتاج من رفح لغزة 20 دقيقة في السابق تستغرق اليوم ساعة ونصف الساعة".

ويبلغ عدد السيارات في قطاع غزة 80114 مركبة مسجلة، عدا آلاف السيارات غير المسجلة، بينما يبلغ عدد رخص القيادة 112675، وعدد السيارات القديمة التي يعود تاريخ انتاجها إلى ما قبل عام 1990 نحو 19874 مركبة، كما يبلغ عدد التكتات والدراجات النارية 16805 حسب إحصائيات وزارة النقل والمواصلات بالحكومة المقالة، والتي تمنع إدخال الدراجات النارية، بينما الأعداد الكبيرة الموجودة حالياً تم إدخالها عبر الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية.

ويقول مدير المشاريع والطرق في وزارة النقل والمواصلات بالحكومة المقالة سعيد عمار: "قمنا برصف 50 طريقاً داخلية جديدة، والعمل متواصل في شارع هارون الرشيد وصلاح الدين باعتبارهما ضمن الطرق الإقليمية بتمويل حكومي أو من جهات مانحة".

ويضيف: "الطرق التي تم رصفها موزعة على كافة المدن نسبة إلى عدد السكان، وفي هذا العام توجد مشاريع طرق مقدمة للجهات المانحة، وظاهرة الازدحام ناتجة عن عدم رصف الشوارع المقررة".

ويقول: "عندنا أزمة بسبب عدم تطوير الشوارع، والشوارع المقررة غير مرصفة لذلك توجد أزمة مواصلات وازدحام فمثلاً منطقة الجامعات بها شوارع الجزائر ودمشق وغيرها من الشوارع وإذا تم رصفها تنتهي أزمة الازدحام في تلك المنطقة، وإذا تم رصف الشوارع المقررة لن تكون هناك أزمة ازدحام في غزة حتى عشر سنوات".

ويقول مدير العلاقات العامة في وزارة النقل والمواصلات بالحكومة المقالة خليل الزيان: "شوارع غزة تعرضت للتدمير الممنهج من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وجاء الحصار السياسي ليؤثر على تطوير البنية التحتية، ونحن أمام شوارع مهترئة لم تتطور نتيجة

الحصار الإسرائيلي الأمر الذي أدى إلى ظهور الازدحام في الطرق".

استغلال واستيلاء

ويؤكد عدد من المواطنين قيام بعض أصحاب شركات السيارات في غزة بالاستيلاء على سياراتهم لعدم قدرتهم على تسديد أقساطها نتيجة أزمة المواد البترولية وارتفاع أسعار الوقود.

ويقول المواطن عمرو كايد من خان يونس: "اشترت سيارة صينية من نوع جيلي بـ 15 ألف دولار رغم أن سعرها 12 ألف دولار وتبقى من ثمنها 10000 دولار لصاحب الشركة الذي أضاف 6000 دولار فوائد ليصبح ثمنها 21000 ألف دولار، وقلت بكتابة كمبيالات له، لكنه لم يحتل تأخري عن دفع القسط الشهري لمرتين متتاليتين نتيجة أزمة المواد البترولية في شهري أيلول وتشرين الأول من العام الماضي واستولى بالقوة على السيارة وقام ببيعها أمام عيني ولم يخصم الفوائد بل احتسبها وخسرت أموال".

ويضيف "بدلاً من توفير قوت أطفالتي أصبحت مثقلاً بالديون ومن دون أي مشروع بعد استقواء أصحاب شركات السيارات علينا، وعدم وجود قانون يحمينا من جشع وطمع واستغلال التجار".

ويشير نقيب السائقين جمال جراد إلى تعرض عدد كبير ممن اشترت سيارات أجرة لمصادرة سياراتهم من قبل أصحاب الشركات التي قامت ببيعهم هذه السيارات بأسعار مرتفعة وبفائدة خيالية تتراوح بين 50 ٪ إلى 100 ٪ على المبلغ المتبقي بعد الدفعة الأولى:

ويوضح ان أصحاب الشركات يستولون على السيارات التي باعوها بضعف ثمنها الحقيقي بالفوائد لعدم سداد المواطنين الأقساط التي تعهدوا بها في ظل تدني الدخل نتيجة أزمة المواد البترولية وارتفاع أسعارها في قطاع غزة.

ويقول: "نريد من تلك الشركات التراجع عن مصادرة تلك السيارات بل وارجاعها لأصحابها عملاً بمقولة (ارحموا من في الأرض يرحمكم من السماء)".

ونفى مدير عام الهندسة الفنية في وزارة النقل والمواصلات بالحكومة المقالة م. حسن عكاشة وجود أي شكاوى من قبل المواطنين ضد أصحاب الشركات التي تقوم باستغلالهم. ويقول: "ما يتم من عمليات بيع وشراء دون موافقة سلطة النقد أو جهات الاختصاص، ولم تكن الوزارة طرفاً بها، لكننا نطلب من المواطنين الذين يتعرضون لعمليات الاستغلال من قبل التجار التقدم بشكاواهم للوزارة كي تدرس إمكانية ملاحقة أولئك التجار".

مشاكل قطاع المواصلات في قطاع غزة تتطلب وقفة جادة من قبل جهات الاختصاص لوضع حد لها حتى لا يبقى المواطن هو الضحية.

* تجار يستغلون المواطنين ويبيعونهم سيارات بفوائد تصل إلى 100 ٪

* سوق السيارات في حالة ركود وارتفاع أسعار قطع الغيار وشكاوى من ارتفاع الضريبة

* سائقون: نعمل خدمة علم للحكومة بغزة وسنبيع سياراتنا لنسدد الضرائب المتركمة



مسيرة في باريس تطالب بمقاطعة اسرائيل

حرب المقاطعة.. بين مد وجزر

مشاركتها في اتفاقية التعاون العلمي "هورزون 2020".

تأثير المقاطعة الحقيقي

يرى عمر البرغوثي، أحد مؤسسي حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) وناشط حقوق إنسان، أن المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل بدأت هذه الفترة تؤدي أكلها بشكل جلي وواضح ومؤثر، مضيفاً في حديث لصحيفة "الشرق الأوسط": "إن حركة المقاطعة تحدث اختراقاً كل يوم في المجتمع الإسرائيلي من خلال فلسفة الضغط والعزل لدولة الاحتلال في شتى المجالات، الثقافية والأكاديمية والاقتصادية والرياضية، بحيث بات النظام الإسرائيلي يعترف بأن حركة المقاطعة (BDS) قادرة على إيصاله إلى ذات العزلة الدولية التي تعرض لها نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في الماضي".

ويدرك البرغوثي ورفاقه أن ذلك لا يبدو في متناول اليد على المدى القريب، موضحاً: "نعمل مع حلفاء حول العالم يتبنون درجات مختلفة من المقاطعة. من المقاطعة التي تستهدف شركات بعينها لتورطها في الاحتلال إلى المقاطعة الشاملة، وكل ما بينهما".

وأطلقت الحملة، بدءاً من 24 شباط وحتى نهاية آذار فعاليات أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي في الجامعات والمنظمات في شتى أرجاء العالم، في محاولة لحشد الدعم وتعزيز التنظيم لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل.

ويدعو البرغوثي العالم وبالذات المجتمع المدني الدولي والحركات الاجتماعية إلى "قطع العلاقات في جميع المجالات

حيفاً وأشدود، داخل إسرائيل. وقبل ذلك أعلن البنك الألماني "دوتشه بنك" عن مقاطعته لبنك "هبوعليم" الإسرائيلي بسبب عمله في المستوطنات، بعدما أعلن ثاني أكبر صندوق تقاعد هولندي، وتقدير استثماراته العالمية بـ200 مليار دولار، سحب جميع استثماراته من البنوك الإسرائيلية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي الخطوة التي أقدم عليها كذلك صندوق التقاعد النرويجي الذي أوقف الاستثمار في شركتي "أفريكا إسرائيل" و"دينيا سيبوس"، وأكبر بنك في الدنمارك "دنسكا بنك" الذي حظر الاستثمار في بنك "هبوعليم" بسبب ضلوعه في تمويل الاستيطان.

كما انضمت جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة لمقاطعة إسرائيل أكاديميا، جنباً إلى جنب مع اتحاد المعلمين في أيرلندا واتحاد الطلبة الناطقين بالفرنسية في بلجيكا.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل قاطع علماء وفنانون، إسرائيل وامتنعوا عن زيارتها أو إقامة أي عروض فيها، ومن بينهم المغني الشهير روجر ووترز (فرقة بنك فلويد)، والكاتبة الكندية ناعومي كلاين، والأميركية أليس ووكر، والموسيقي ألفيس كوستيللو، والمخرج البريطاني كن لوتش الحائز على جائزة "كان"، والكاتب البريطاني جون برغر، والفيلسوفة اليهودية الأميركية جوديث بتلر، إلى جانب فرقة "ذا بيكسيز"، والمغني الأيرلندي الشهير بونو، والمغنية الفرنسية فانيسا بارادي، ومغني الراب سنوب دوغ. وكانت مفوضية الاتحاد الأوروبي وجهت ضربة قاصمة إلى إسرائيل، في تموز الماضي عندما حظرت على وكالاتها وعلى الصناديق التابعة للاتحاد منح هبات أو قروض لمؤسسات إسرائيلية تعليمية على صلة بالنشاطات الاستيطانية وحظرت

كفاح زبون

لم يتضح بعد بشكل جلي إلى أي حد يمكن أن تكبد حملة المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل خسائر فعلية على الأرض، لكن ذلك يبدو واحداً من طموح القائمين على الحملة المثيرة للجدل إلى جانب أهداف أخرى أكثر صعوبة.

وخلال الشهور القليلة الماضية ارتفع النقاش عالياً داخل إسرائيل وفي فلسطين وحول العالم، حول جدوى المقاطعة التي انطلقت عام 2005، في وقت يبحث داعموها عن رصد لآثارها الحقيقية. ويمكن القول إنه لولا أن دخلت بعض دول الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل، على خط المقاطعة الاقتصادية والسياسية والأكاديمية للمستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، لظلت الفكرة مجرد جعجة بلا طحن، لكنها الآن تتحول إلى قضية تشغل إسرائيل، بعدما نجح المقاطعون في تسجيل أهداف مؤثرة في مرمى الدولة القوية، في مباراة لا يبدو أنها قصيرة الأمد.

وبعد نحو ثماني سنوات من إطلاق حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، والتي باتت معروفة بـ"BDS"، عبر أوسع تحالف في المجتمع الفلسطيني في الوطن والشتات، بدأت دول في الاتحاد الأوروبي مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية تجارياً وأكاديمياً، بعد نقاشات واسعة مع السلطة الفلسطينية التي بدأت هي الأخرى منذ عامين حرباً على بضائع المستوطنات في الضفة الغربية.

خلال الأسبوعين الماضيين فقط، انسحبت ثلاث شركات أوروبية من مناقصة تقدمت لها العام الماضي لبناء موانئ في مدينتي

الأوروبيون أعطوا الحملة زخماً لافتاً.. لكن تجارة إسرائيل معهم ما زالت تنمو

إلى أي حد يمكن أن يمضي الاتحاد الأوروبي في مقاطعة إسرائيل؟

لا تبدو أوروبا موحدة في ما يتعلق بكيفية التعامل مع إسرائيل، إذ لم تتفق حتى على وضع ملصقات على السلع الإسرائيلية الواردة من المستوطنات توضح أصلها. وسئل مارتن شولتس، رئيس البرلمان الأوروبي، الشهر الماضي خلال زيارته للقُدس عما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيفرض عقوبات على إسرائيل إذا فشلت مفاوضات السلام، فأجاب: "لا توجد مقاطعة أوروبية".

وعلى الرغم من ذلك، فإن الإسرائيليين لا يشعرون بطمأنينة كافية، إذ يواصل مسؤولون أوروبيون تحذير إسرائيل من خطر أن تواجه عزلة اقتصادية عميقة إذا واصلت عمليات بناء المستوطنات اليهودية، وكان وزير الخارجية الأميركي جون كيري زاد الطين بلة عندما حذر هو الآخر في منتدى ميونيخ الدولي للأمن والسياسات الدفاعية من أنه إذا فشلت المفاوضات مع الفلسطينيين فسيتبين أن "ازدهار وأمن إسرائيل ليسا سوى وهم مؤقت فحسب"، مشيراً إلى أن حملة نزع الشرعية عن إسرائيل أخذة بالازدياد، في إشارة إلى الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل بسبب سياسات الاحتلال.

ويمكن اختصار القلق الإسرائيلي في الغضب الكبير الذي ظهر بعد تصريحات كيري، إذ رد رئيس الوزراء الإسرائيلي على كيري دون أن يسميه في اليوم التالي، قائلاً: "محاولات فرض المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل غير أخلاقية وغير مبررة ولن تحقق أهدافها". وتابع: "أي ضغط لن يدفع بنا إلى التنازل عن المصالح الحيوية لإسرائيل وعلى رأسها أمن مواطني إسرائيل".

وندد وزير الشؤون الاستخباراتية الإسرائيلي، يوفال شتاينتس، بتصريحات كيري ووصفه كمن "يصوب بندقية إلى رأس إسرائيل". وقال وزراء آخرون إن كيري "مسيحاني متسلط ومهوس ومنفصل عن الواقع"، قبل أن ترد وزارة الخارجية الأميركية على الانتقادات التي وجهها وزراء إسرائيليون إلى كيري، قائلة في بيان: "الوزير كيري يتوقع من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني أن يصفوا أفعالهم وأقواله بشكل دقيق".

وأضاف بيان للخارجية الأميركية صادر عن الناطقة باسمها جين بساكي: "سجل كيري يثبت وقوفه إلى جانب دولة إسرائيل وسعيه للحفاظ على أمنها على مدى ثلاثة عقود".

كما أوضحت وزارة الخارجية الأميركية أن كيري يعارض بشدة فرض مقاطعة على إسرائيل، مشيرة إلى أنه كان قد حث نظرائه الأوروبيين في العام الماضي على عدم القيام بهذه الخطوة. وعملياً لا يوجد ما يشير إلى استجابة العالم للولايات المتحدة أو إسرائيل، ولا إلى حركة المقاطعة كذلك.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه مقاطعة مؤسسات وشركات وبنوك لإسرائيل، فإنه يتواصل كذلك إقبال الشركات عليها. وتظهر أحدث بيانات بنك إسرائيل المركزي أن الاستثمار المباشر بلغ 10.51 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي ارتفاعاً من 9.5 مليار في عام 2012، وزادت الصادرات لأوروبا بنسبة 6.3 في المائة العام الماضي. ولم تفصح إسرائيل عن توجهاتها لمحاربة حركة المقاطعة، سوى أن نتنياهو نقل المسؤولية من وزارة الخارجية إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية، في جلسة للمجلس الأمني الإسرائيلي المصغر قبل أسبوعين، عقدت وسط تكتّم شديد ودون الإفصاح عن أي نتائج.

وكان لافتاً أن وزراء اليمين، وهم أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية، ورئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، ونفتالي بينيت، وزير الاقتصاد، ورئيس حزب "البيت اليهودي"، ويوفال شتاينتس، وزير الشؤون الاستراتيجية عن "الليكود"، إضافة إلى منسقي العمليات في الضفة الغربية ورؤساء الشباك والموساد، حضروا الجلسة بينما استبعد عن عمد وزراء الوسط واليسار ومنهم وزيرة القضاء ورئيسة حزب "الحركة"، تسيبي ليفني، ووزير المالية ورئيس

(الأكاديمية والثقافية والرياضية والعسكرية والاقتصادية) مع إسرائيل، كونها دولة احتلال وفصل عنصري، كما قاطع العالم جنوب أفريقيا خلال حقبة نظام الفصل العنصري".

ولا يوجد لدى حركة المقاطعة أرقام دقيقة لحجم الخسائر الإسرائيلية، وأكد البرغوثي أن "خسائر إسرائيل جراء المقاطعة لم يتم احتسابها بدقة بعد من قبل أي طرف، بما في ذلك الحكومة الإسرائيلية، فبعضها غير مرئي على المدى القريب، ولكنه مؤثر للغاية. مثلاً، المقاطعة الأكاديمية والثقافية تؤثر في شعبية إسرائيل وبالتالي في رواج منتجاتها، وهذا عامل لا يتم التطرق إليه عادة في جرد حساب المقاطعة".

لكن جوناثان ميدفيد الرئيس التنفيذي لمؤسسة "أور كراود" التي تسعى لتقديم التمويل للشركات الإسرائيلية من خلال التمويل الجماعي سخر من الأمر برمته، بقوله: "المقاطعة تستخدم مثل بعبع أو قصة مخيفة تحكيها لطفل ليلاً". وأضاف أن "الحقيقة أن إسرائيل قائدة عالمية في تكنولوجيا المياه والجيل التالي من الزراعة وأمن الإنترنت والابتكار في الرعاية الصحية وفي مجال الشركات الجديدة. فمن هو العاقل الذي سيقاطع كل ذلك؟".

واختصر أوريل لين رئيس غرفة التجارة الإسرائيلية الأمر بقوله: "كل الحديث عن المقاطعات لم يلحق حتى الآن أي ضرر باقتصادنا"، غير أن الأمر لا يقاس بالنتائج الفورية، وربما ليس مالياً فقط.

وحذرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية زعماء إسرائيل من أن "كل هذه الحرب (المقاطعة) تشير إلى اتجاه واحد وهو أن إسرائيل تفقد شرعيتها في العالم". وبدا هذا القلق (فقدان الشرعية) واضحاً على وجوه وتصرفات الوزراء الإسرائيليين، الذين انقسموا واختلفوا حول خطورة الحملة وطرائق مواجهتها.

ووعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ووزراء مثل وزير الاقتصاد نفتالي بينيت المقاطعة والذين ينخرطون فيها أو يؤيدونها حتى في الدول الأوروبية "معادين للسلامية" جداً. وقال نتانياهو: "إنهم معادون للسامية وكلاسيكيون في لباس عصري"، بينما قال بينيت: "السامية تغير وجهها الآن". وحاول نتانياهو تصوير ما يحدث بمحاولة لمقاطعة اليهود وليس إسرائيل. وقال إنه "أمر مرعب والأكثر خزيًا أن يتحدث الناس في أوروبا عن مقاطعة اليهود".

غير أن وزيرة القضاء ومسؤولة ملف المفاوضات، تسيبي ليفني، كان لها رأي آخر، فلم تر في حركة المقاطعة "لا سامية جديدة"، بل قالت للوزراء في جلسة عاصفة: "إن من يربط معاداة السامية بالنقد الموجه ضد إسرائيل حول سياستها تجاه المستوطنات إنما يمس بالصراع ضد معاداة السامية ويبعد عنا دولا حليفة مهمة بسبب انتقادها للمستوطنات".

ووحده وزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، كان محددًا في وضع تصور للتهديد الاقتصادي، موضحاً أن "خزانة الدولة درست مختلف السيناريوهات المتوقعة، قد تصل خسائرنا إلى 20 مليار شيقل (5.7 مليار دولار) في ميزان الصادرات السنوية. ويقدر البنك الدولي إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي بما يقارب 260 مليار دولار في عام 2011".

ويبدو الرقم منطقيًا إذا ما عرفنا أن حركة التجارة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي بلغت العام الماضي 36.7 مليار دولار بعد أن كانت 20.9 مليار في السنة السابقة.

لكن لبيد ينظر إلى الأمر من زوايا أكثر تخصصاً. وقال لبيد أمام مئات من المهتمين بالأمن والاقتصاد مؤخرًا: "عندما يسمع شعبنا تعبير (المقاطعة الأوروبية) فإن ما يخطر بالبالهم أنهم لن يتمكنوا من الحصول على أجان كاممبرت أولاً بأول، لكن الحقيقة لا تقتصر على ذلك"، مضيفاً: "اقتصاد إسرائيل أكثر اهتزازاً من أنها. أي مقاطعة وإن كانت محدودة سترفع من تكاليف المعيشة وتؤدي إلى تخفيض الخدمات الحكومية".

ولم يكن لبيد يتحدث عن أرقام آنية، لكنه ربط هذه التوقعات بمصير مسيرة السلام، وقال: "إذا تعطلت المفاوضات مع الفلسطينيين أو انهارت ودخلنا في واقع المقاطعة الأوروبية، وإن كانت جزئية، فإن اقتصاد إسرائيل سيتراجع إلى الخلف، وسيشعر كل مواطن إسرائيلي بذلك في محفظته".

حزب "هناك مستقبل"، يائير لبيد، ووزراء آخرون. وامتنع الوزراء الإسرائيليين، الذين حضروا الاجتماع، عن إعطاء تفاصيل عن الجلسة والقرارات التي أخذت فيها، وكذلك الأسباب التي دعتهم إلى استثناء ليفني ولبيد وآخرين.

وكشفت وسائل إعلام إسرائيلية أن من بين الاقتراحات، التي وضعت على الطاولة، رفع دعوى قضائية في أوروبا وأميركا الشمالية ضد حركة المقاطعة، وتفعيل ضغط اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة لتعزيز التشريعات في الكونغرس الأميركي ضد المقاطعة، إضافة إلى متابعة المنظمات المشجعة للمقاطعة استخباراتياً، وجمع معلومات عنها لاستخدامها ضدها. وهذه مؤشرات على أن المقاطعة بدأت تؤثر فعلاً على إسرائيل، اقتصادياً ومعنوياً، حتى وإن لم تعترف الحكومة بذلك. وفي الجلسة نفسها، طلب شتاينتس ميزانية إضافية بقيمة 100 مليون شيقل إسرائيلي لمواجهة دعوات المقاطعة الأوروبية.

وعقب البرغوثي: "(التخبط) هو دليل التأثير على مجتمع الاحتلال والفصل العنصري". ولكن ثمة وقت طويل قبل أن يتضح ما إذا كانت المقاطعة مجرد جعجعة، أو أنها ستحشر إسرائيل في عنق الزجاجة وتزيد من عزلتها. قد يكون ذلك مرتبطاً بنجاح أو فشل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي من المتوقع أن يكشف عن تفاصيلها كيري في الأسابيع المقبلة.

قائمة أبرز المؤسسات والشركات الغربية التي تقاطع إسرائيل

* النرويج: صندوق التقاعد الحكومي في النرويج الذي قام ببيع أسهمه في شركة "البيت معرخوت" الإسرائيلية.

- صندوق الاستثمار التابع للحكومة النرويجية، الذي قرر وقف الاستثمار في شركتي "أفريكا - إسرائيل" و"دانياسيبوس" الإسرائيليتين.

* ألمانيا: شركة القطارات الحكومية التي انسحبت من مشروع إقامة "قطار إسرائيل" الذي يمر من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

* بلجيكا: إلغاء الحكومة إقامة معرض "تل أبيب المدينة البيضاء"، الذي كان مقرراً لإقامته في العاصمة بروكسيل.

* أستراليا: أصدرت بلدية "مركيفيل" في مقاطعة سيدني قراراً بمقاطعة جميع الشركات التي تمارس التجارة مع إسرائيل.

* هولندا: إعلان شركة "فيتنس" للمياه في هولندا وقف التعامل مع شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت".

- إعلان صندوق التقاعد الهولندي سحب استثماراته من البنوك الإسرائيلية.

* بريطانيا: قررت شبكة الأسواق التجارية الكبرى في بريطانيا فرض المقاطعة على جميع المنتجات التي تنتج في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.

- قررت سلسلة متاجر "ماركس آند سبنسر" مقاطعة منتجات المستوطنات منذ عام 2007.

* أيرلندا: أعلنت منظمة العمال الأيرلندية المقاطعة على المنتجات أو الخدمات التي تصل من إسرائيل.

- قررت منظمة المعلمين في أيرلندا دعم فرض المقاطعة الأكاديمية على إسرائيل.

* كندا: تبنت منظمة عمال البريد سياسة المقاطعة على إسرائيل في جميع نشاطاتها.

- أعلنت الكنيسة البروتستانتية في فانكوفر عن انطلاق حملة لمقاطعة منتجات المستوطنات.

* الولايات المتحدة: انضمت المنظمة التعليمية الأميركية إلى المقاطعة الأكاديمية المفروضة على إسرائيل من قبل الكثير من الجامعات والنقابات.

- أعلن صندوق التقاعد الأميركي سحب استثماراته من إحدى الشركات التي قامت ببيع جرارات زراعية للمستوطنات.

احتفال في طولكرم بتخريج 28 متدربة

الحفر على الخشب بأيدي ناعمة

حياة وسوق مراد ياسين

من ساهموا وكانوا سببا في نجاح الدورة.

من جانبه نقل التلاوي تحيات واعتزاز اللجنة الوطنية لوالدة الأسرى الثلاثة اياد وبهاء ومحمد التي حضرت من محافظة قلقيلية للمشاركة في الدورة مؤكداً أن اللجنة الوطنية على استعداد لتقديم المزيد من الدعم للدورات التي تستهدف الحفاظ على كل ما يمثل تاريخ وحضارة الهوية الفلسطينية باعتبارها مصدر رزق للكثيرين واستثمارا للمواد الخام من الطبيعة الفلسطينية.

وقال التلاوي ان الدورة تعكس تاريخا وموروثا ثقافيا نفتخر ونعتز به كشعب فلسطين، لافتا الى ان الصناعات التقليدية سواء عن طريق الحفر على خشب الزيتون أو صناعة القش أو الزجاج أو الفخار أو الأزياء الشعبية تعكس في نهاية المطاف التاريخ والحضارة الحقيقية للشعب الفلسطيني.

واكد التلاوي ان الدورة هي امتداد لدورات أخرى عقدت في بيت لحم والخليل وسيتم استكمالها في جنين وطوباس وعدد من المحافظات الأخرى لإحياء صناعة خشب الزيتون والتي هي بمثابة رد على الاعتداءات الوحشية التي ينفذها قطاعان المستوطنين ضد شجر الزيتون، داعيا الغرفة التجارية الى التقدم بمشاريع لتوفير ماكانت للمتدربات تساعدن على إنشاء وإنتاج هذه الإبداعات لتوفير لقمة العيش الكريمة لهن.

وشكر القائمين على إنجاح الدورة وخص بالذكر المدرب منجد عبيد الذي رافق المتدربات خلال فترة ثلاثة أشهر متتالية.

وقال الهمشري ان الدورة استطاعت تخريج فوج من الجيل القديم، حيث كانت المصنوعات الخشبية سواء الارابيسك والزخارف بأشكالها واللوانها والمشربيات وهي صناعات تراثية فلسطينية قديمة والدليل على ذلك منبر صلاح الدين الأيوبي والمشغولات الخشبية في كنيسة القيامة ومسجد أبونا إبراهيم والكثير من المعالم الأثرية والتراثية في فلسطين والتي تشهد على عمق الصناعة التراثية في الحفر على الخشب.

ودعا الهمشري اللجنة الوطنية الى تبني الخريجات وتوفير الأدوات اللازمة لهن من ماكانت ومعدات والمساعدة في تسويق المنتجات.

اختتمت في طولكرم وبنجاح كبير دورة الحفر على الخشب التي أقيمت على مدار ثلاثة شهور واستهدفت النساء في الجمعيات العاملة في المحافظة، ونظمتها الغرفة التجارية بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم وبدعم من اليونسكو.

وحضر الاحتفال الذي اقيم في قاعة الغرفة التجارية رئيسها حسن القيسي ونائب المحافظ جمال سعيد والأمين العام للجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم اسماعيل التلاوي ومدير متاحف الشمال خالد الهمشري وعضو الغرفة التجارية محمد العورتاني والنائب د. حسن خريشة وحشد من الخريجات .

والقى سعيد كلمة رحب خلالها بالحضور والمشاركين بالاحتفال الذي يهدف الى تخريج كوكبة من نساء محافظتي طولكرم وقلقيلية لتمكين النساء وتوفير دخل جيد لهن، وفهم الأدوار الاقتصادية، الحيوية وغير المرئية التي تقوم بها النساء لابرار مساهمتهم الاقتصادية، وتعزيز وتسهيل الضوء على أشكال عملهن المختلفة، مشيدا بالدورات المهنية التي تمكن النساء من الانطلاق نحو مشاريعهن الخاصة والاستقلال في كسب مصادر الرزق، مشيرا الى ان مخرجات الدورة والتي تم عرضها على هامش الاحتفال تنبئ بمستقبل مهني وحرفي جيد للخريجات.

وقال القيسي ان النساء المشاركات في الدورة تمكن وخلال فترة قصيرة من اكتساب حرفة تراثية وسياحية بامتياز تمكنهن من ممارسة عمل مستقل ومدار للدخل ناهيك عن محافظتهن على التراث الفلسطيني من خلال نقل هذه المهنة عبر الأجيال المتعاقبة.

وأكد القيسي أهمية وضرورة متابعة هذه الانجازات لتمكين السيدات من الاستمرار في العطاء من خلال جهات داعمة لتوفير أدوات العمل حيث ان ما تم انجازه خلال الدورة يعبر عن موهبة حقيقية وإرادة صلبة لتحقيق الذات. وأضاف: "حيث ان الهدف من مثل هذه المشاريع تمكين المرأة اقتصاديا فلا بد من توفير أسس ومقومات التمكين بكافة أشكالها".

وشكر القيسي اللجنة الوطنية على مبادراتها الدائمة في المحافظة على التراث الفلسطيني من خلال هذه الدورات ومشاريعها المختلفة ولجميع



متحدثون في الاحتفال



من اعمال النساء



جانب من الخريجات

سرطان يلتهم العوجا

هل ستواجه فلسطين خطرا غذائيا؟

معا

مئات العائلات تعتاش على خيرات ما تنتجه أراضي قرية العوجا شمال شرق مدينة أريحا، لكن قطرات عرق من جبين مزارعينا الذين انشأوا هذه الجنان في أراض صحراوية ملحية قاحلة، بات يهددها شح الأمطار من جهة وسرطان الاستيطان من جهة أخرى.

وكالة "معا" زارت هذه العائلات انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية وحاولت تسليط الضوء على واقع سكان قرية العوجا وأراضيها المتعطشة للمياه والمفتقرة للدعم الحكومي، وفقا لما قاله المزارع نادر معالي من العوجا والذي يعمل في زراعة ارضه منذ ما يزيد على 25 عاما.

وأضاف معالي أن العديد من المشكلات بدأت ترهق كاهله وتهدد اراضيه بالمصادرة لأغراض الاستيطان، خصوصا أنها محاذية لمستوطنة "تومر" الإسرائيلية والتي اقتطعت أفضل الأراضي الزراعية خصوبة من ملاكها الحقيقيين.

نحو 20 ألف شيقل خسائر زراعية

وأشار إلى أن شح مياه الأمطار لهذا العام إلى جانب ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات والأشتال الزراعية سببت له خسائر مالية تجاوزت الـ 20 ألف شيقل.

وتبعد قرية العوجا 12 كم عن مدينة أريحا، وتقع في موقع استراتيجي بغور الأردن، وبسبب موقعها هذا تعرضت لهجمة استيطانية احتلالية واسعة، ومصادرة لأراضيها.

المزارع معالي الذي يزرع اراضيه بأشجار النخيل، يوضح أن مساحات واسعة من أرضه فارغة وتحتاج لأشتال نخيل قد تحميها من

المصادرة، لافتا إلى أنه تقدم بعدة طلبات من الجهات الرسمية لدعمه بزراعتها لكن لم يستجب أحد له، على حد قوله.

زراعة النخيل تخلق فرص عمل

وقال إنه في حال زرع اشتال النخيل فخلال ثلاثة أعوام ستثمر، وقد تغني عن شراء البلح الإسرائيلي، إضافة إلى أن إنتاج البلح يسهم في خلق فرص عمل للعديد من المزارعين والتجار. ولفت معالي إلى أن أكثر من نصف المزارعين باعوا اراضيهم الزراعية نظرا لقلّة الدعم وتزايد خسائرهم، ليحل مكان الزراعة التوسع العمراني الذي قتل إنتاج مئات الدونمات الزراعية.

وتحيط بالعوجا عدة مستوطنات منها: (بيطاف) أنشئت عام 1970، و(نعران) أنشئت عام 1977، ومستعمرة (نعامي) أنشئت عام 1982. وكذلك (جلعال) (1970-)، و(نتيف هجدود) (1976-)، و(هاكوود)، و(تسورنبهال).

تقصير رسمي في دعم المزارع

من جانبه أشار حسين عطيات عضو بلدية العوجا إلى أن أكثر من



حسين عطيات



مهند صعايدة



نادر معالي

مطالباً بالتدخل لإيجاد حل ينقذ آلاف الدونمات الزراعية ومئات العائلات التي تعتاش من خيرات ارضها. ويعتمد اقتصاد القرية على الزراعة بشكل أساسي، وتربية الأغنام.

احتلال الغور مشروع مٌدر للمكاسب

أما مهند صعايدة من مركز العوجا البيئي، فقال إن الاحتلال الإسرائيلي في الأغوار بات مشروعا اقتصاديا مُدرا ما يدفع المستوطنين إلى التمسك به؛ لأنه غني بالثروات المعدنية والحيوية عدا موقعه الاستراتيجي.

وأضاف أنهم يقومون بحملات توعية للمزارعين والأهالي لحماية اراضيهم وزيادة انتاجها ويتواصلون مع صناعات القرار في محاولة لتوفير الدعم اللازم للمزارعين.

وبين صعايدة أنهم يعملون على استصدار تصاريح لبناء مشروع مياه الري وإعادة تأهيل 8 آبار ارتوازية في قرية العوجا، لكن سيطرة الجانب الإسرائيلي على مصادر المياه تحول دون تحقيق ذلك.

ولفت إلى أن 15٪ فقط من أهالي العوجا يعملون حاليا بالزراعة في حين ان نحو 80٪ يعملون الآن في المستوطنات.

ثلث الأراضي الزراعية في العوجا ستذهب في حال لم يتم دعم المزارعين.

وتحدث عطيات عن وجود تقصير لدى الجهات الحكومية والرسمية تجاه المزارعين الأمر الذي تسبب بهلاك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، حيث ان أكثر من ألفي دونم زراعي مهددة بالموت.

وأوضح أن مساحة القرية تبلغ نحو 120 دونما، منها 20 ألف دونم عند "الخط الأمني" مع إسرائيل، وما يقارب 25 ألف دونم في المناطق (C) التي تخضع لسيطرة اسرائيلية مباشرة.

اسرائيل تسيطر على مياه العوجا

وأكد عطيات أن أخطر مشكلة تهدد الزراعة في العوجا تتمثل بسيطرة اسرائيل على مصادر المياه ومنعها للفلسطينيين من انشاء آبار ارتوازية إلى جانب مشكلة أخرى تتمثل بجفاف نبع العوجا.

وتطرق عطيات إلى سد المياه الذي اقامته السلطة الفلسطينية قبل نحو اربعة أعوام، مبينا أنه لم ينجح بتوفير المياه للمزارعين،

وزراء العمل العرب يحذرون من تنامي الفجوة بين مخرجات التعليم التقني واحتياجات السوق

التي تواجه العالم العربي إلى ثلاثة حلول، إذ اقترحت الكيلاني على المؤسسات الحكومية تعزيز التواصل بين مختلف فروع المؤسسات الرسمية لتحديد الأولويات والحاجات لدى مختلف القطاعات، وإعادة النظر في قوانين العمل من أجل إيجاد صيغة جديدة مؤلفة من مجموعة الحوافز والأنظمة التي تعمل على تشجيع الطاقات الوطنية وتطويرها وإضفاء بعض الليونة على سوق العمل دون المساس بالتأمينات الاجتماعية الأساسية، وتقديم العروض المغرية لجذب أفضل الكفاءات والمحافظة عليها كتقديم المرتبات العالية، وتوفير التدريب المهني لأصحاب الكفاءات، والتنسيق مع المؤسسات التعليمية من أجل دعم المهارات وتطويرها، وإطلاق مشروعات مشتركة بالتعاون مع الهيئات الحكومية من أجل دعم العمل والمهارات وتطويرها، واستثمار الموارد البشرية والالتزام بتدريب القوى العاملة المتوافرة في المؤسسات وتعليمها.

أما الحلول في القطاع التعليمي، فقد اقترحت الكيلاني التنسيق مع قطاع الأعمال من أجل التعريف بالمهن التي توفر فرصا للعمل، عبر التنسيق مع القطاعات الصناعية، بحيث يتم تعديل المناهج الدراسية وتوفير المنح التعليمية للطلبة وفقا لمتطلبات سوق العمل، والتنسيق مع المؤسسات الحكومية للحصول على المعلومات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المستقبلية والبرامج المتعلقة بالوظائف، واتاحة المزيد من فرص التدريب المهني لطلبة المرحلة الثانوية سواء الجامعات أو معاهد التدريب والتأهيل الموجهة لسوق العمل.

في الدول العربية، لا سيما حين تشعر شرائح كبيرة من الشباب المتعطل عن العمل بخيبة أمل وإحباط نتيجة عجزهم عن المشاركة المنتجة في الحياة الاقتصادية في مناطقهم.

من جانبه، طرح نزار الربيعي وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي ثمانية قضايا اجتماعية واقتصادية ومهنية، عدها مركز اهتمامات التنمية المستدامة، معترفا بأن الحكومات العربية والجهات القطاعية المعنية واجهت هذه القضايا بجرأة، لكن ظلت سياسات التشغيل وبرامجه محدودة الاستجابة بفعل عوامل اقتصادية وديموغرافية وسياسية معروفة، مؤكدا ضرورة الدور الدولي الملح للتصدي لهذه القضايا.

وقال الوزير الربيعي "لا بد من انتشار المرأة العربية من الواقع السلبي الذي تنعدم فيه المساواة بالرعاية والتحصين العلمي والتشغيل والأجور، خصوصا في المجتمعات الانتقالية، ومراعاة الظروف التشغيلية في ضوء معايير العمل الدولية والدساتير الوطنية، إضافة إلى قضية التمييز واللامساواة في توزيع الدخل والثروات من خلال إصلاح نظام الأجور، وتعديل الحد الأدنى للأجور، وربط الأجور بالإنتاجية، وذلك لضمان الانتقال إلى العمل المنتج والمستمر والمضمون والمحمي، ناهيك عن قضية بطالة الخريجين وإيلائهم الاهتمام اللازم بتخصصاتهم وإيجاد فرص عمل منسجمة لحين إصلاح أنظمة التعليم".

في المقابل، فندت هيفاء الكيلاني مؤسس ورئيس مجلس إدارة المنتدى العربي الدولي للمرأة، الحلول المقترحة لمعالجة التحديات

تأكيدا لما جاء على لسان المهندس عادل فقيه وزير العمل السعودي، إبان افتتاحه المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل، الذي اختتم فعالياته، الأربعاء الماضي، وذلك عندما اعترف باتساع الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والاحتياج الفعلي لسوق العمل، اتفق وزراء العمل والتأهيل والتخطيط المشاركين في المنتدى خلال إحدى الجلسات على ما ذكره المهندس فقيه، عادين إياها من أبرز الضغوط والتحديات التي تعاني منها أسواق العمل في الدول العربية كافة.

وعد المشاركون في جلسة "أفاق التشغيل" قضية التشغيل وتوفير فرص العمل، من أهم القضايا في الوطن العربي، في الوقت الذي تعيش فيه المنطقة عددا من المتغيرات والمنعطفات الحادة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تعمل على تأزم الحياة والمعيشة والاستقرار والسلم الاجتماعي في المناطق العربية على وجه التحديد.

من جهته، أكد الدكتور نضال القطامين وزير العمل والسياحة والآثار الأردني، حسب ما ذكرت صحيفة "الشرق الأوسط"، أن معدلات التشغيل في دول المنطقة العربية منخفضة نسبيا حسب المعايير الدولية، إذ بلغت نحو 46 في المئة، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي بلغ نحو 60 في المئة في نهاية العقد الماضي، ويرجع الوزير ذلك في الأساس، إلى انخفاض معدلات التشغيل والمشاركة الاقتصادية للمرأة في الحياة الاقتصادية، مبينا أن انخفاض نوعية الوظائف وعدم كفايتها تعد خطرا كبيرا على الانسجام والأمن الاجتماعي

البورصات العربية تتأرجح بين عمليات تصحيح وأداء متفاوت

بليون دولار). وتراجعت أحجام وقيم التعاملات 24.5 و25 في المئة على التوالي، بعدما تداول المستثمرون 48.4 مليون سهم بـ 2.3 بليون ريال في 25.5 ألف صفقة، وارتفعت أسعار أسهم 21 شركة في مقابل تراجعها في 17 واستقرارها في 4 شركات.

البحرين وعُمان والأردن

وسجلت السوق البحرينية مزيدا من الصعود ولكن بوتيرة أقل من الأسبوع قبل الماضي. وارتفع مؤشر السوق العام 6.82 نقطة أو 0.50 في المئة إلى 1372.67 نقطة، فيما هبطت أحجام وقيم التعاملات بشكل كبير ولكنها بقيت أعلى من التعاملات الأسبوعية المعتادة. وتداول المستثمرون 44.5 مليون سهم بـ 8.1 مليون ريال (21.5 مليون دولار) في 724 صفقة، وارتفعت أسعار أسهم 10 شركات في مقابل تراجعها في ست شركات واستقرارها في ثمانية. وتراجعت السوق العمانية بضغط من كل القطاعات وسط هبوط طفيف لمؤشرات الأحجام والقيم. وتراجع مؤشر السوق العام 52.80 نقطة أو 0.74 في المئة ليقتل عند 7113.87 نقطة، وتراجعت أحجام وقيم التعاملات ستة وأربعة في المئة على التوالي، بعدما تداول المستثمرون 131.8 مليون سهم بـ 47.6 مليون ريال (123.6 مليون دولار) في 8148 صفقة. وارتفعت أسعار أسهم 20 شركة في مقابل تراجعها في 38 واستقرارها في 19 شركة. وعانت السوق الأردنية ضغطا من القطاعات كافة وسط صعود في أحجام وقيم التعاملات. وتراجع مؤشرها 1.16 في المئة ليقتل عند 2178.20 نقطة، وتداول المستثمرون 57.4 مليون سهم بـ 62.4 مليون دينار (88.1 مليون دولار) في 19.9 ألف صفقة، وارتفعت أسعار أسهم 62 شركة في مقابل تراجعها في 90 واستقرارها في 28 شركة.

ونحو تعديل المراكز المحملة تفاديا لتسجيل انخفاضات أخرى». وأكد السامرائي أن «الأسهم المتداولة لدى بورصات المنطقة تستفيد من مجمل الحراك المالي والاقتصادي لدول المنطقة ويتخذ الاستثمار فيها أشكالا متعددة، كالاستثمارات القصيرة الأجل تارة للاستفادة من الحوافز والتطورات ذات الأثر القصير الأجل، وفي مقدمها نتائج الأداء والتوزيعات والتطورات المحيطة بالشركات المدرجة والأسواق، في حين تأخذ شكلا لاستثمارات طويلة الأجل ذات علاقة بإجمالي الحراك المالي والاقتصادي للدول والتوقعات الايجابية والسلبية التي تحيط به تارة أخرى».

وأضاف «دول المنطقة تتجه نحو تنفيذ كثير من مشاريع التنمية والطاقة والسياحة وغيرها، وبالتالي فإن مجمل الحراك المسجل يؤهل بورصات المنطقة لتسجيل مزيد من التذبذبات وعدم الاستقرار والتباين على مستوى قيمة المبيعات وحجمها، فيما سيستمر الارتفاع في أسعار الأسهم تارة والانخفاض تارة أخرى، لتكون لغة الارتفاع هي المسيطرة ضمن القياس النهائي».

السعودية والكويت وقطر

وواصلت السوق السعودية ارتفاعها خلال تعاملات الأسبوع الماضي بدعم قاده القطاع المصرفي، وسط صعود قوي في أحجام وقيم التعاملات. وارتفع مؤشرها العام 117.68 نقطة أو 1.31 في المئة ليقتل عند 9106.55 نقطة، وتداول المستثمرون 1.5 بليون سهم بـ 39.5 بليون ريال في 710.1 ألف صفقة. وتراجعت السوق الكويتية في أسبوع اقتصرت جلساته على اثنتين، بسبب العطلة الرسمية لمناسبة العيد الوطني. وتراجع المؤشر العام 44.74 نقطة أو 0.58 في المئة ليقتل عند 7692.75 نقطة، وتداول المستثمرون 324.8 مليون سهم بـ 39.4 مليون دينار (142 مليون دولار) في 7723 صفقة.

وواصلت السوق القطرية قفزاتها القوية بدعم من القطاعات كافة، باستثناء الخدمات والسلع. وارتفع مؤشرها 232.28 نقطة، أي 2.09 في المئة، إلى 11338.41 نقطة، وارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة 2.07 في المئة إلى 598.492 بليون ريال (162.2)

حياة وسوق

تباين أداء مؤشرات البورصات العربية خلال الأسبوع الماضي، فارتفعت ستة منها وتراجعت سبعة. وارتفعت السوق المصرية (1.3 في المئة) والديوانية والطيانية (0.9 في المئة لكل منهما) والسعودية (0.8) والتونسية (0.6) والبحرينية (0.5)، بينما تراجعت السوق الفلسطينية (1.3 في المئة) والأردنية (1.2) والقطرية (0.8) والعمانية (0.7) والكويتية (0.6) واللبنانية (0.3 في المئة) والمغربية (0.1 في المئة)، وفق ما أظهر التقرير الأسبوعي لـ «بنك الكويت الوطني» والذي نشرته صحيفة "الحياة" اللندنية.

ورأى رئيس «مجموعة صحاري» أحمد مفيد السامرائي في تحليل أسبوعي أن «الأداء العام للبورصات العربية سجل ارتفاعا نسبيا في نطاقات التذبذب، وتباينا في قيم وأحجام المبيعات ومستويات الإغلاق السعري للأسهم المدرجة والمؤشر العام». وأضاف: «تباينت التأثيرات بين سوق وأخرى وجلسة وأخرى، وكانت عمليات التصحيح المدعومة بعمليات جني أرباح على المراكز الراححة مسيطرة على أداء البورصات خلال الأسبوع، وجاءت في الأساس نتيجة ضغوط بيع للأسهم القيادية، فيما قادت أسهم المصارف اتجاهات الارتفاع التي سجلت مزيدا من موجات الشراء نتيجة ثبات مراكزها المالية وتطور نتائج أداؤها بين فترة مالية وأخرى».

وأشار إلى «استمرار مؤشر السيولة المتداولة بأخذ حيز متصاعد في الاتجاهات كافة التي تسجلها البورصات وقدرتها على التماسك والتراجع، والحفاظ على الرغبة في الاستثمار وتحسن المعنويات لدى المتعاملين الحاليين والمحتملين». ولاحظ أن «مؤشر السيولة خلال التداولات سجل سقوفا وانحدارات جديدة، لتسجل السوق السعودية مستوى جديدا للسيولة عند 8.7 بليون ريال (2.3 بليون دولار) مقارنة بأعلى مستوى خلال الأسبوع الماضي عند 7.2 بليون ريال». ولفت إلى أن «الارتفاع المتواصل للبورصات، إضافة إلى ارتفاع وتيرة المضاربات خلال بعض الجلسات والتأخير في إعلان عدد كبير من الشركات نتائج أداؤها، عوامل شكلت ضغوطا على مؤشر السيولة المتداولة وفي اتجاه خفض حجم التداولات لدى بعض البورصات



حياة وسوق

أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 590.79 نقطة منخفضاً 7.50 نقطة، أي ما نسبته 1.25٪ عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات كافة القطاعات باستثناء مؤشرات قطاعات التأمين والاستثمار.

وتم عقد 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين

خلال الأسبوع الماضي

تم خلالها تداول

5,861,078 سهماً

بقيمة 11,325,290

دولارا أميركيا نفذت

من خلال 1,325 عقداً.

وتم تداول 32 شركة

من أصل 49 شركة مدرجة حيث شهدت 5 شركات

ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت

أسعار أسهم 19 شركة واستقرت أسعار أسهم 8

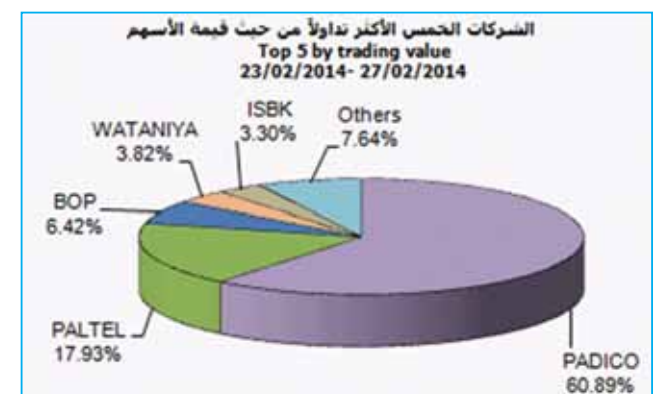
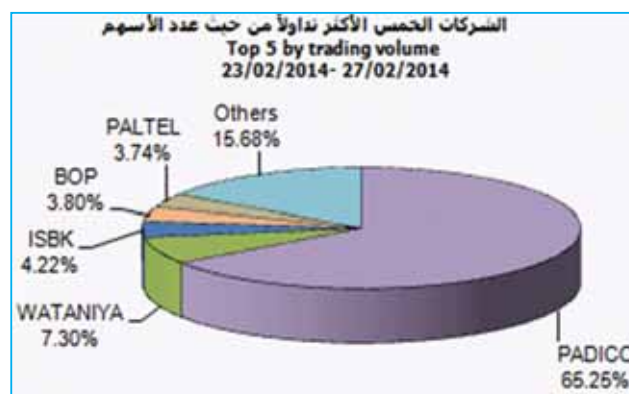
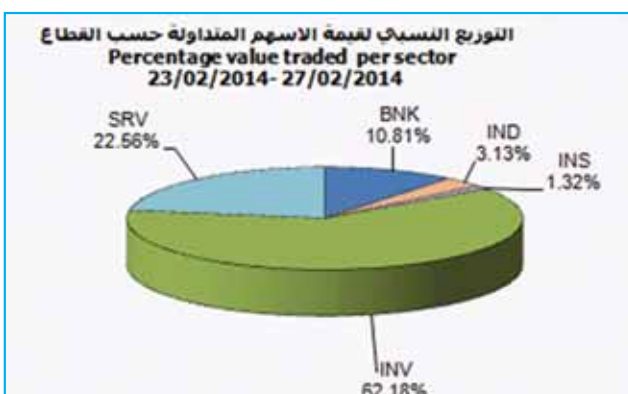
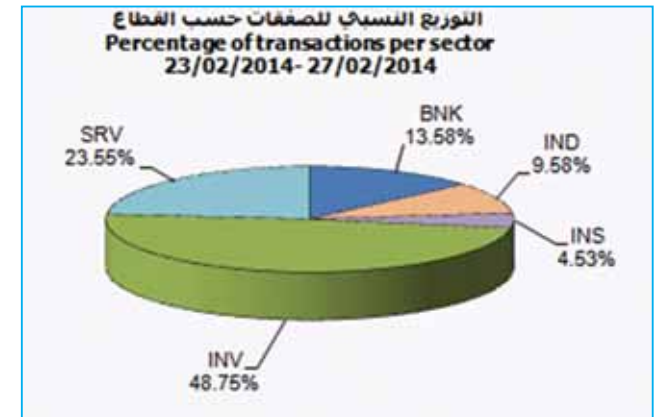
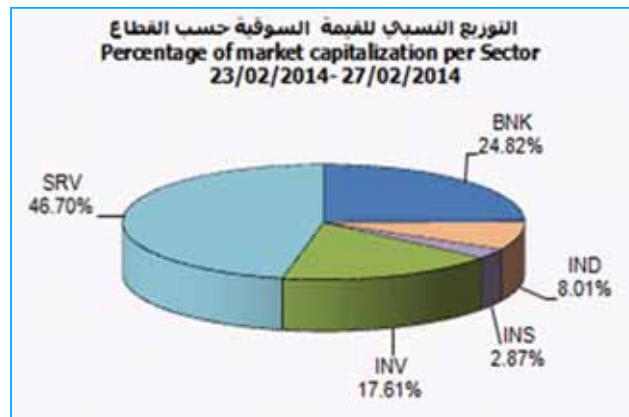
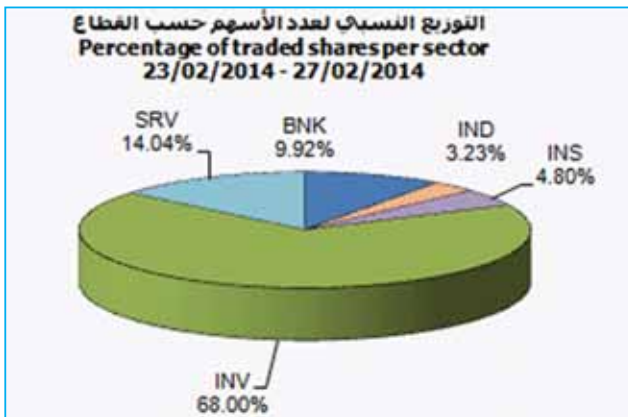
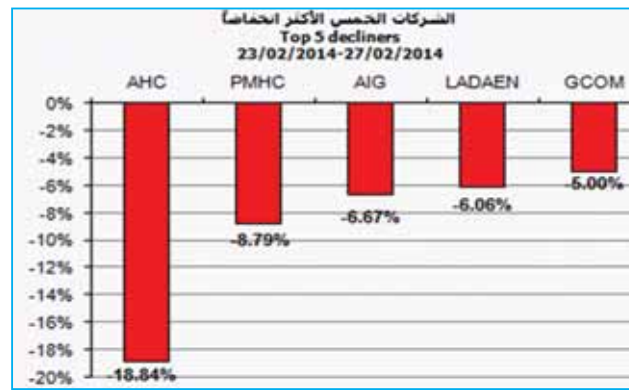
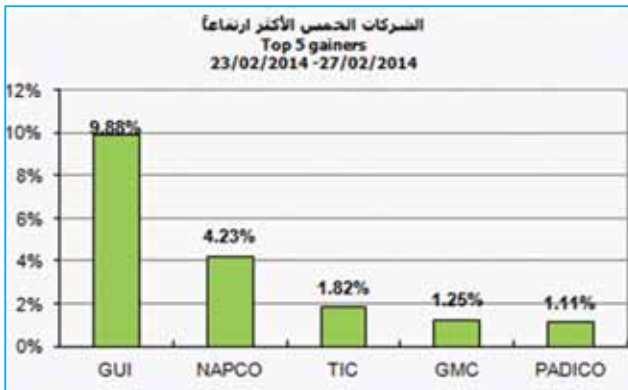
شركات أخرى.

البورصة في أسبوع

المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	التغير (%)	نقطة
القدس*	590.79	598.29	-1.25%	-7.50
العام**	304.31	308.03	-1.21%	-3.72
البنوك والخدمات المالية	126.21	127.90	-1.32%	-1.69
الصناعة	69.16	69.28	-0.17%	-0.12
التأمين	45.14	44.99	0.33%	0.15
الاستثمار	31.77	31.64	0.41%	0.13
الخدمات	56.24	57.39	-2.00%	-1.15

(*) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100 (**) يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	2014/2/27-23	2014/2/20-16	(%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	5,861,078	5,952,358	-1.53%
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	11,325,290	11,619,513	-2.53%
عدد الصفقات	1,325	1,428	-7.21%
عدد جلسات التداول	5	5	0.00%
القيمة السوقية (US\$)	3,495,755,340	3,538,570,869	-1.21%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	2,265,058	2,323,903	-2.53%



الجفاف سيصل الى جيوب المستهلكين أيضا

نفيت زومر

هل قريبا سيرتفع سعر الحليب ومنتجاته بسبب قلة الأمطار؟ التخوف هو أن الحليب الخام الذي تورده الحظائر الى معامل الحليب سيرتفع سعره بسبب المس بمحاصيل الغذاء الذي تستخدمه البهائم. فالنقص في العشب للرعي يستوجب المربين ان يشتروا الغذاء الذي لم يضطروا حتى الآن الى أن يدفعوا لقاءه وهكذا ترتفع كلفة تربية البقر.

كما أن اللحوم الطازجة قد ترتفع اسعارها بسبب الشتاء الجاف، وهكذا ايضا الفواكه والخضار لمزروعات الصيف لأن المزارعين بقوا، بسبب الشتاء الجاف، دون مخصصات المياه للاستخدام أو مع مخصصات مقلصة.

هذا ويعقد اتحاد المزارعين، بالتعاون مع منظمة عاملي المياه، اجتماع طوارئ في تل أبيب اليوم. ويطالب المزارعون الدولة باتخاذ خطوات فورية لحل أضرار الجفاف والزيادة الفورية لمخصصات المياه للرعي.

ويقول أبروم جلوبوع، مدير عام منظمة عاملي الفلاحة: "لا يوجد ما يحصد في الحقول، فبسبب توقف الأمطار، فان القمح والذرة لم يبنوا ولم يصلوا الى مستوى منجل آلة الحصاد. توجد أضرار جد جسيمة جراء الجفاف، والمتضررون الأساسيون هم مزارعو القمح الذي يستخدم في معظمه غذاء للبهائم.

وبادر النائب زبولون كلفا، رئيس اللوبي الزراعي في النقب الى مشروع قانون عاجل تحت عنوان "الجفاف وأثره على الزراعة في اسرائيل" بهدف تعويض المزارعين. وقال كلفا انه تغرقه التوجهات من المزارعين من ارجاء البلاد، الذين بلغوه عن مساحات واسعة من الأراضي التي لم تعط محصولا - رغم الاستثمار الهائل في الأرض وفي الري الذي لم يكن محسوبا. ويتبين ان بعض المزارعات جفت تماما وان معظم حقول القمح في النقب لم تنجح في انتاج بذور القمح على الاطلاق. وحسب النائب كلفا، فان "الحديث يدور عن مصيبة للمزارعين لن ينهض بعضهم منها. ففضلا عن اضرار الجفاف المباشرة، توجد اضرار غير مباشرة مثل أسعار المياه التي تبلغ كلفتها عشرات ملايين الشواقل. سنة جافة تستدعي موقفا خاصا من الحكومة. فقد جاء المطر متأخرا وحتى عندما هطل أخيرا لاقتنا عاصفة هدامة. والحقيقة المؤسفة هي اننا نوجد الآن في نهاية شباط، السماء زرقاء والأرض جافة، فلعل بدموع المزارعين ينبت شيء ما".

وبلغ المزارعون من هضبة الجولان ان مزارعات الخضار مرة كل سنتين تصبح غير ربحية بسبب الكلفة العالية للمياه، واعلنوا عن اغلاق المزارعات الحقلية. مخازن المياه في الجولان، التي تستخدم للرعي كادت تنفذ. ويتحدث مزارعو الفواكه عن اقتلاع الأشجار أو عن الرش لمنع النباتات الضارة كي يكون ممكنا ري الأشجار بالحد الأدنى من المياه.

ويقول رئيس جرانوت (الاتحاد الزراعي - الصناعي الأكبر للكيبوتسات)، ايتسيك بدر: "لقد أدى الجفاف الى مشكلة حقيقية في المياه للمزارعين، في الحقول، في البيارات وفي الكروم على طول الشتاء. المخازن تنفذ، وهذا سيؤثر على حجم المزارعات الصيفية. وبسبب المخصصات الضيقة المتبقية للمزارعين، سيتعين عليهم ان يختاروا ما الذي سيروونه، وما سيتضرر هي المحاصيل الحقلية. نحن الآن نستعد لأن يكون هذه السنة ضرر 50 في المئة من المزارعات لغذاء البهائم، الأمر الذي سيرفع الأسعار بشكل دراماتيكي وسيستعين استخدام بدائل الغذاء الطبيعي الأكثر كلفة. والدولة ملزمة بان تعالج نقص المياه بما في ذلك من خلال ملء المخازن بالمياه المعالجة الباهظة".

وحذر يئير مينع، مدير عام مزارع النقب التعاونية، المنظمة الزراعية التي تفلح 40 ألف دونم، من أن "الجفاف سيؤدي الى ارتفاع بعشرات في المئة في أسعار الفواكه والخضار، اذا لم ترفع الدولة مخصصات المزارعين من المياه. وهو يقول انه توجد مصادر عديدة في البلاد ولا سيما في النقب، حيث لم يهطل المطر منذ شهرين. وجاء من وزارة الزراعة بانه في نهاية شهر أيار ستعقد لجنة الجفاف في الوزارة وستقرر اذا كانت ستعلن عن سنة جفاف، وبناء على ذلك سيتقرر كيفية العمل.

عن "يديعوت/مامون"

غاد ليئور

رفع سن التقاعد من العمل في اسرائيل سيندرج في مشروع ميزانية الدولة للعام 2015. فالقيادة المهنية في المالية، برئاسة المدير العام ياعيل اندوران، تؤيد الرفع، في أقرب وقت ممكن، لسن التقاعد وهكذا ايضا محافظة بنك اسرائيل، كرנית بلوغ. ويبلغ سن التقاعد في اسرائيل اليوم 62 سنة للنساء و 67 سنة للرجال. "لا مفر، فمدى العمر يصل اليوم الى 85 سنة للنساء و 80 سنة للرجال، ولن يكون ممكنا تمويل حياة ملايين الأشخاص ممن لا يعملون على مدى سنوات طويلة وسيضطرون الى الدعم من الصندوق العام"، قال مصدر اقتصادي كبير.

وحسب خطة المالية، التي تطالب بمصادقة الحكومة، فان سن التقاعد للنساء سيرفع من 62 الى 64 سنة بشكل تدريجي على مدى ست سنوات، في كل سنة 4 أشهر، وسن التقاعد للرجال سيرفع من 67 الى 70 سنة على مدى تسع سنوات. في كل سنة 4 أشهر.

وحسب مصدر حكومي كبير، فان امرأة ابنة 62 هي عاملة بكامل قوتها، بعد أن راكمت تجربة ومعرفة كبيرتين.

ثورة سن التقاعد: 70 للرجال و 64 للنساء

العاملات في هذا السن متفانيات للعمل، لا يعود لديهن اطفال صغار لرعايتهن وخروجهن الى التقاعد هو خسارة هائلة لسوق العمل. واضاف المصدر ان سن التقاعد الحالي للنساء يمس بهن بشكل خطير لأنه يخلق نمطا معياريا لأرباب العمل "للتخلص" من عاملة باهظة الثمن واستيعاب عاملة شابة بدلا منها بأجر أدنى بكثير. من جهة اخرى تعارض منظمات النساء الخطوة بدعوى أنه يوجد تمييز بحق النساء في سوق العمل، وفي الشروط والأجر - واولئك اللواتي سيتأجل تقاعدهن سيضطرن الى العيش في فقر وسيحتجن مخصصات التأمين الوطني. "تمديد عمل النساء في مهن ساحقة سيمس بهن"، كما يدعون في منظمات النساء. ادعاء آخر ضد التغيير: رفع سن التقاعد سيحرم النساء من مخصص التأمين الوطني في فترة التمديد. في المالية يدرسون اقتراحا بموجبه يفصل سن التقاعد، والذي تستحق فيه المرأة الحصول على التقاعد الذي تراكم لها، وبين السن الذين يكسبها مخصص الشيخوخة من التأمين الوطني. بمعنى ان المرأة تخرج الى التقاعد في سن 64، لكنها تحصل على المخصص أو قسم منه منذ سن 62.

بريطانيا تقفز الى 68

وما هي التغييرات المخطط لها في سن التقاعد للنساء في العالم؟ الرفع الكبير مخطط له في بريطانيا، حيث سيرفع سن التقاعد للنساء بـ 8 سنوات من 60 الى 68، في ايطاليا من 59 الى 65 وفي استراليا من 62 الى 67. في المانيا سيرفع سن التقاعد للنساء من 65 الى 67 بشكل تدريجي. وفي الولايات المتحدة بسنة واحدة، من 66 الى 67. في دول مثل كندا، هولندا، فنلندا، البرتغال واسبانيا لن يتغير سن التقاعد للنساء، والذي يبلغ 65. وفي آيسلندا والنرويج لن يكون تغيير، وسيبقى سن التقاعد 67. سن التقاعد الأدنى هو في اليونان، 57 للرجال والنساء. بينما لا يتقاعد الرجال الا في سن السبعين في اليابان وفي كوريا. متوسط سن التقاعد للرجال في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ OECD يبلغ اليوم 64.5 للرجال و63 للنساء. وفي فنلندا تم تبني طريقة ثورية بموجبها يمكن مواصلة العمل بعد سن التقاعد (65) على مدى أربع ساعات في اليوم.

عن "يديعوت/مامون"

على اسرائيل تخفيض الحد الأدنى للأجور

جانب تقليص مخصصات الأولاد ومنح امتيازات ضريبية للعاملين، كضريبة الدخل السلبية. وبالتوازي، أعلن وزير المالية يئير لبيد مؤخرا ان مؤسسات التعليم الاصولية لن تدعم بالميزانية الا اذا درست المواضيع الأساس. فقد قال قبل نحو شهر في لقاء عقد في تل أبيب ان "دولة اسرائيل لا يجب أن تدفع لقاء الجهل".

كما توصي المنظمة اسرئيل بتقليص الحد الأدنى للأجور - خطوة كفيلة بتشجيع النمو ولكنها توسع عدم المساواة أكثر. كما توصي المنظمة اسرئيل بتقليص الاجراءات الادارية التي تمنع دخول المنتجات الى اسرائيل. وتستهدف هذه الوسيلة، حسب التقرير، زيادة الانتاجية وتعزيز المنافسة.

وجاء في مقدمة التقرير ان "احد التطورات المقلقة التي ادت الى انخفاض الانتاجية في العديد من الدول هو الانخفاض في أعمال التجارة العالمية. كما أن العديد من الدول المتطورة لا تزال تعاني من معدلات بطالة عالية والأسوأ من ذلك من بطالة عالية دائمة. والتخوف هو انه كلما مر الوقت، يجد العاطلون عن العمل صعوبة أكبر في اعادة الانخراط بسوق العمل.

عن "هآرتس/ ذي ماركر"

هيليا فيسبرغ

نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ OECD في نهاية الأسبوع تقريرا يعنى بسياسة حد النمو، يوصي الدول الـ 34 الأعضاء في المنظمة - بما في ذلك اسرائيل - باتخاذ سلسلة من الخطوات بهدف حد النمو وتحسين جودة المعيشة لديها. ويحمل التقرير عنوان "تسير نحو النمو" (Going For Growth).

ولما كانت اسرائيل من الدول الخمس التي عدم المساواة فيها هو الأعلى في المنظمة (الى جانب المكسيك، تشيلي، تركيا، والولايات المتحدة)، فان التقرير يعنى بأثار الخطوات المطروحة على حجم عدم المساواة.

وهكذا مثلا، تحت بند "زيادة المشاركة في سوق العمل، تقترح المنظمة على اسرائيل حد مشاركة النساء في سوق العمل من خلال زيادة الاقتطاعات للحضرات النهارية وتقليص مخصصات الرفاه للفئات السكانية غير العاملة. ويركز التقرير في هذا الجانب على عمل النساء العربيات اللواتي ربعهن فقط يشاركن في سوق العمل ولكنه يشير ايضا الى نسبة التشغيل المنخفضة للرجال الاصوليين، الذين نصفهم فقط يعملون.

كما أنه تحت بند "زيادة الانتاجية" تقترح

المنظمة حد التعليم الذي يسمى "ناجع" في المدارس الابتدائية والثانوية لكل الشرائح السكانية. في هذا الجانب يبدو أن التوصية تركز على الفئتين السكانييتين اللتين لا تحظيان بتعليم كاف وشامل بما فيه الكفاية، كالأصوليين والعرب الاسرائيليين. فمؤسسات التعليم الاصولية لا تعلم المواضيع الأساس - كالرياضيات، الانجليزي والحواسيب - وانجازات التلاميذ العرب في اسرائيل أدنى من نظرائهم اليهود على خلفية سوء الميزانية في المدارس. كما أن المنظمة توصي بحد "التعليم الناجع" في المدارس الثانوية وتوسيع أجهزة التأهيل المهني والتعليم التكنولوجي في اسرائيل والتي تعرضت لتقليصات شديدة في ميزانياتها في العقود الأخيرة.

وبالفعل، تعاني اسرائيل من انتاجية عمل منخفضة: فانتاجية العمل في اسرائيل كانت في عام 2012 نحو 34 دولارا لساعة العمل - في المرتبة 26 بين 34 دول الـ OECD ولكن مشاكل الابطاء في النمو والارتفاع في الانتاجية تتشارك فيها معظم دول الـ OECD. خطوتان يشير لهما التقرير لتقليص حجم عدم المساواة في اسرائيل.

في السنوات الأخيرة تحت اسرائيل خطوات بروج توصيات التقرير، مثل توسيع عرض الحضانات النهارية الى

منتجات ومبتكرات جديدة

لعبة أطفال لقيادة الطائرات.. وأقراص جميلة التصميم لخرن البيانات

روي فرشغوت

قرص صلب كروي

طرح قرص صلب شكل كرة فضية. طالما وصفت الأقراص الصلبة الخاصة بدعم المعلومات والبيانات على أنها تشبه قطع الأجر (البلاط)، لتقوم بمهام عدة رغم شكلها. بيد أن شركة "لا سي" صانعة الأقراص الصلبة، دخلت في اتفاق تعاون مع شركة "كريستوفل" الفرنسية صانعة المنتجات الفضية، لإنتاج أقراص تسر النظر، ولها مهام متعددة. يدعى القرص الجديد "سفير"، وهو مطلي يدويا بالفضة اللامعة، وهي العملية التي تجري في نورماندي بالذات. وهو بحجم نصف الكرة اللينة التي يلعب بها الأطفال. وعلى الرغم من أنه يبدو بزنة قذيفة المدفع، إلا أن وزنه لا يتجاوز الرطل الواحد (الرطل 453 غراما تقريبا). ويكمن داخل هذه الكرة قرص صلب قياس 2.5 بوصة، بسعة تخزين تبلغ تيرا واحدا. وهو يتطلب وصلة "يو إس بي" إلى الكمبيوتر، بدلا من سلك بطاقة حية، مما يعني أن فوضى الأسلاك لا تشوه الشكل الأنيق للكرة. والكرة هذه ستطرح في السوق بسعر 490 دولارا. وللكرة هذه عيب واحد، فإذا لمستها، وهو أمر لا تستطيع مقاومتها، فإن أصابعك ستترك بصماتها عليه، من هنا توصي "كريستوفل" بطلاء يدعى "توينكل" الذي قد تحتاجه.

عن "نيويورك تايمز"



الكبار يجدون صعوبة في ذلك، فهل الأطفال أفضل بكثير من الكبار في ممارسة الألعاب، أم هم أقل تعرضا للخيبة منا. وهناك بعض التعليمات والإرشادات التي تساعد أيضا. ووجد الكبار صعوبة في مناورة الطائرة، كلعبة أنيقة منها كصورة رقمية. ويمكن التحكم باللعبة أيضا التي تكلف 99 سنتا وتتوفر من منتجات "أبل" فقط عن طريق لمس الشاشة التي وفرت لي دقة أفضل.

وللعبة هذه مزية رئيسية كبيرة كذلك، لأنها توفر للصغار شيئا يمكنهم أن يجعلوه يخلق في الغرفة، وممارسة لعبة تخيلية من دون الحاجة إلى "آي فون"، أو "آي بود"، أو "آي باد".

الألعاب "دمي زاو باو" تساعد الأطفال الصغار على الشروع باكرا بممارسة ألعاب أنيقة مزينة بالقטיפفة التي من شأنها التحكم بتطبيق لألعاب فيديو يدعى "تايني بلاين"، أي الطائرة الصغيرة. والهدف من اللعبة هو قيادة الطائرة عبر سماء مزدحمة، محلقة عبر الفواكه والقطع النقدية، متفادية الأخطار كالعواصف الرعدية والألغام الطافية.

وللتحكم بالطائرة على شاشة "أبل آي فون"، أو "آي بود"، أو "آي باد"، يتوجب على اللاعبين إمالة دمية الطائرة الصغيرة (25 دولارا) لجعلها تتسلق أو تهبط. وتتجمع النقاط المستحقة أثناء ممارسة اللعبة، بحيث يمكن مبادلتها لقاء بضع طائرات جديدة ذات مميزات مختلفة، مثل عدم تأثرها بالعواصف، وقدرتها على قطع مسافات أطول. والأمر الوحيد الذي صمته "زاو باو" جيدا هو الأسلوب الذي يتصل به جهاز التحكم باللعبة، فمنذ البداية على الشاشة، قم بكبس الزر الذي يقول "تايني توي"، أي "اللعبة الصغيرة"، لتتم عملية الوصل بكل بساطة.

وهذه اللعبة ليست بسيطة جدا حتى عند استخدام النمط الخاص بالأطفال، وهو النمط الذي تقول الشركة عنه أنه بسيط وسهل للغاية، ويناسب طفل عمره ثلاث سنوات. لكن

تسمح للمستخدم بالتجول بحرية وتفتح آفاق السياحة التصويرية

تقنية تصوير متقدمة تحلل الصور وتصنع نماذج مجسمة منها

خلدون غسان سعيد

تطورت عملية التصوير بشكل كبير مع دخول ونضج التقنية، وذلك بتقديم برامج تحرير الصور وعروض الفيديو، وتصميم الكاميرات الرقمية بدرجات دقة مختلفة، والقدرة على إضافة المؤثرات البصرية والمرشحات المختلفة، وحتى التقاط الصور البانورامية. إلا أن التجول بحرية وتخييل وجود المستخدم داخل محيط التصوير لا يزال خيالا علميا، على الرغم من تقريب الصور البانورامية له، ولكنها لا تزال تقدم الواقع على شكل بعدين.

تصوير مجسم

وستحول تقنية "فوتوسينث 3 دي" العالم من حول المستخدم إلى صور حقيقية مجسمة يمكن التجول عبرها وتقريب التصوير نحو العناصر وفق الرغبة، وكأن المستخدم يتجول داخل لعبة إلكترونية أو تصميم هندسي ثلاثي الأبعاد، لفتح آفاق ما يمكن تعريفه بـ"السياحة التصويرية"! وتستخدم هذه التقنية آليات مختلفة للعمل، منها احتساب فرق في المسافة بين صور متعاقبة بشكل يشابه الفرق بين ما تراه العين اليسرى واليمنى لدى لنظر إلى مجسم ما، بالإضافة إلى التقاط عدد كبير من الصور المتعاقبة وتحليلها لبناء مجسم افتراضي يحاكي الواقع. الأمر المثير للاهتمام هو أن التقنية تحول مسار الصور المتعاقبة إلى مجسم هندسي ثلاثي الأبعاد يمكن مشاهدته بالضغط على زر C على لوحة المفاتيح أثناء مشاهدة المنطقة (يمكن مشاهدة المسار الذي تحتسبه التقنية وفقا للصور الملتقطة بالضغط على زرM، أي أن النتيجة النهائية ليست مجرد مجموعة من الصور الملتصقة ببعضها البعض بحجم كبير، بل إنها مسار رقمي مبني على الصور الحقيقية على خلاف الصور البانورامية التي تعتمد على وقوف المستخدم في مكان واحد والتقاط مجموعة من الصور بزوايا مختلفة.

ويمكن مشاهدة بعض الأمثلة بزيارة الموقع <http://photosynth.net/preview/view/df869f96-2765-4939-8eb3-24770b6f2c64>، ولكن كل صورة ثابتة يختار المستخدم التوقف عندها تتكون من 60 ميغابايت يمكن تكبيرها فورا عند الرغبة. أما بالنسبة لمشهد الصخرة البحرية (<http://photosynth.net/preview/view/744b9f03-1301-4ed6-9f44-e5015f4f01dd>)، فهو مكون من 40 صورة فقط، ولكن عملية الالتفاف واضحة وسلسة للغاية. وسيلحظ المستخدم أن الأمثلة قد تحتوي على بعض العيوب في الأطراف التي يمكن إزالتها في إصدارات مقبلة من التقنية التي لا تزال في طور التجربة، ولكن الأمثلة الموضوعة تهدف لعرض ما يمكن الحصول عليه في وقت قصير وبتكلفة منخفضة، مع القدرة على الشعور ببعيد العناصر عن بعضها البعض تماما وكأن المستخدم موجود في مكان التصوير. وستحرك التقنية (بعد إتمام عملية التحليل) العناصر في الخلفية بسرعات مختلفة وتغيير العمق وفقا للزاوية المرغوبة، الأمر الذي يضيف عنصر الواقعية إلى الصور بشكل غير مسبوق.

أنماط التصوير

وتوجد عدة طرق مختلفة للتصوير، مثل السير في مسار محدد والتقاط صور كثيرة متتالية، بينما يسمح نمط "الالتفاف" بالدوران حول عنصر ما والتقاط الكثير من الصور له، أو التصوير بزوايا حرة والتقريب والابتعاد عن العناصر في نمط "بانوراما"، والسير جانبيا

كذلك. هذا، ويمكن للمستخدم إيقاف عملية العرض في أي وقت يرغب به وتقريب الصورة بشكل كبير لمشاهدة أدق التفاصيل، وتحريك الصورة كما يرغب، ومن ثم العودة إلى تجربة المشاهدة، للحصول على عروض فيديو تفاعلية بالنسبة لكاميرا التصوير. ومن الممكن تطوير التقنية بشكل أكبر لتصبح أساسا لمعاينة المعالم الأثرية والسياحية في الكثير من البلدان، أو للكشف عن مبنى بعيد يريده المستخدم، أو التقاط الصور العائلية ومشاركتها مع الأهل الموجودين في أماكن متفرقة وذلك لمشاركتهم الأجواء العائلية بأفضل تجربة ممكنة، وتصوير المعارض المختلفة، أو حتى دمجها في عالم الألعاب الإلكترونية لتسريع عملية برمجة الأماكن من حول اللاعب وجعلها أكثر واقعية من السابق. وليس من البعيد التقاط صور لجميع المدن بهذه التقنية وعرضها في الخرائط في شكل يشابه خدمة "غوغل ستريت فيو" للتجول في المدن بحرية، وحتى دخول المتاجر والمطاعم المختلفة.

وتدعم هذه التقنية عددا غير محدد من الصور الملتقطة، ولكن لا ينصح باستخدام أكثر من 300 صورة حاليا، نظرا لأن أداء كومبيوتر المستخدم سينخفض بشكل كبير بعد هذا الرقم وستصبح تجربة المشاهدة مملّة ومتعبة، إلى حين تطوير معالجات الأجهزة بشكل ملحوظ هل سنشهد يوما تقوم فيه أجهزة خادمة ضخمة بتحليل جميع الصور الموجودة في مواقع التصوير و"فيس بوك" لإيجاد تجربة زيارة كاملة للكرة الأرضية؟! وتمتلك شركة "مايكروسوفت" هذه التقنية بالاشتراك مع جامعة واشنطن، ولذلك فهي تسمح للمستخدم التقاط الصور وتحليلها ورفعها إلى خدمة "خرائط بينغ" الخاصة بالشركة. ويذكر أن الشركة كانت قد ساهمت بإيجاد الكثير من التجارب الواقعية للكثير من الفعاليات، مثل الكثير من لقطات الطبيعة لمحطة "ناشيونال جيوغرافيك"، وجولة حول مكوك الفضاء "إنديفور" التابع لوكالة الفضاء الأميركية "ناسا". التقنية مجانية، ومتوفرة على الكمبيوترات الشخصية والهواتف الجوال التي تعمل بنظام التشغيل "ويندوز فون 7.5" و"آي فون 3 جي إس" (أو أفضل) و"آي باد 2" (أو أفضل)، من خلال تطبيقات متخصصة يمكن تحميلها من المتاجر الإلكترونية.

في "المؤتمر العالمي للاتصالات الجواله" .. "سوني" تقدم أنحف جهاز في العالم

"واتس أب" تدخل عالم المحادثات الصوتية عبر الإنترنت

خلدون غسان سعيد

كشف في "المؤتمر العالمي للاتصالات الجواله" Mobile World Congress MWC الذي تغطيه صحيفة "الشرق الأوسط" من مدينة برشلونه الإسبانية عن الكثير من الأجهزة والتقنيات الجديدة، منها تحديث لتطبيق الدردشة "واتس أب" يسمح بإجراء المكالمات الصوتية عبر الإنترنت بين الطرفين، وهاتف "غالاكسي إس 5"، وهواتف أخرى من "بلاكبيري" و"سوني" و"إتش تي سي"، بالإضافة إلى إعلان "إنتل" عن مجموعة جديدة من المعالجات المطورة للهواتف الجواله والأجهزة اللوحية.

وأكد "مارك زوكربيرغ"، الرئيس التنفيذي لـ"فيسبوك"، من المؤتمر أن تطبيق "واتس أب" الذي استحوذ عليه يستحق أكثر من 19 مليار دولار أميركي. وكشف النقاب أيضا أن التطبيق سيحصل على تحديث جديد يسمح له إجراء المحادثات الصوتية مباشرة، عوضا عن إرسال رسائل صوتية قصيرة كما هو الحال حاليا. ومن المتوقع إطلاق هذا التحديث للتطبيق الذي يستخدمه أكثر من 450 مليون مستخدم خلال الأشهر الأربعة المقبلة.

ومن جهتها أطلقت "سامسونغ" هاتف "غالاكسي إس 5" في مؤتمر خاص بها بعد نهاية فعاليات اليوم الأول للمؤتمر، والذي يقدم تصميمًا شبيها بهاتف "غالاكسي إس 4"، مع إضافة ميزة التعرف على بصمة المستخدم واستشعار دقات القلب، مع تقديم إضافات جديدة لمواجهة الاستخدام، والعمل بالإصدار الجديد لنظام التشغيل "أندرويد 4.4". ويبلغ قطر شاشته 5,1 بوصة، ويقدم سعة تخزينية تبلغ 16 أو 32 غيغابايت، مع استخدام بطارية تعمل بسعة 2800 ملي أمبير، ومقاومته للمياه والترربة، واستخدام منفذ "يو إس بي 3,0" صغير لحجم. ويقدم الهاتف كاميرا تعمل بدقة 16 ميغابيكسل ومع استخدام معالج "سنابدراغون 800" رباعي الأنوية بسرعة 2,5 غيغاهيرتز، مع تقديم إصدار آخر بمعالج ثنائي الأنوية (يعمل بوحدين تختلفان في السرعة كل تتكون من 4 أنوية، ولكن من دون استخدام 8 أنوية في الوقت نفسه). وسيطرح الهاتف في

نيسان المقبل.

من جهتها أعلنت "إتش تي سي" عن هاتف "ديزاير 816" Desire 816 الذي ينتمي للفئة المتوسطة، والذي يقدم شاشة بقطر 5,5 بوصة، ومعالجا رباعي الأنوية يعمل بسرعة 1,6 غيغاهيرتز، وذاكرة بحجم 1,5 غيغابايت، وكاميرا خلفية بدقة 13 ميغابيكسل، وبطارية بسعة 2600 ملي أمبير. هذا، وأطلقت الشركة إعلانا يؤكد بأن من يشتري هاتف "غالاكسي إس 5" سيشعر بالندم، وذلك في إشارة إلى الهاتف المقبل الذي ستعلن عنه في 25 آذار في مدينة لندن.

وكشفت "سوني" عن هاتف "إكسبيريا زيد" الذي يقدم شاشة يبلغ قطرها 5,2 بوصة وذاكرة بحجم 3 غيغابايت، مع إطلاق هاتف "إكسبيريا إم 2" متوسط الإمكانيات الذي يعمل بشاشة يبلغ قطرها 4,8 بوصة وبمعالج تبلغ سرعته 1,2 غيغاهيرتز، وذاكرة بحجم 1 غيغابايت، وكاميرا خلفية تعمل بدقة 8 ميغابيكسل، ودعم لشبكات الجيل الرابع. ومن أهم ما أعلنت عنه "سوني" جهاز

"إكسبيريا زيد 2 تابليت" الذي يعد الجهاز اللوحي الأقل سماكة في العالم، إذ تبلغ سماكته 6,4 ملليمتر فقط، وهو يقدم شاشة يبلغ قطرها 10,1 بوصة ومعالج "سنابدراغون 801" رباعي الأنوية الذي يعمل بسرعة 2,3 غيغاهيرتز، وذاكرة بحجم 2 غيغابايت، بالإضافة إلى سعة تخزينية تبلغ 16 غيغابايت يمكن رفعها باستخدام بطاقات الذاكرة "مايكرو إس دي". وتبلغ سعة بطارية الجهاز 6000 ملي أمبير، مع استخدام كاميرا خلفية تعمل بدقة 8,1 ميغابيكسل، وأخرى أمامية بدقة 2,2 ميغابيكسل.

وأعلنت "بلاكبيري" في مؤتمر صحفي خاص بها عن هاتف "زيد 3" الذي ينتمي للهواتف ذات الفئة المتوسطة، والذي يدعم شبكات الجيل الثالث للاتصالات، وسيطلق في إنдонيسيا في أبريل المقبل بسعر 200 دولار أميركي، وفي وقت لاحق في بقية الدول. ويعتبر هذا الهاتف أول ثمرة للتعاون بين "بلاكبيري" و"فوكس كون" المصنعة. أما هاتف "كيو 2" Q2، فسيقدم لوحة مفاتيح وشاشة بقطر 3,5

بوصة، وسيطلق خلال العام الحالي. وأعلنت شركة "إنتل" عن إطلاق معالجات جديدين يعملان بمعمارية 64 - بت ومتوافقين مع شبكات الجيل الرابع للاتصالات، الأول منها هو "آتوم زيد 3480" المعروف باسم "ميريفيلد" الذي يقدم نواتين بسرعة 2,13 غيغاهيرتز، وهو متوافق مع تقنية جديدة تدير بيانات المستشعرات بكفاءة لجعل التطبيقات أكثر ذكاء حتى في ظروف الطاقة المنخفضة، والذي سيطلق في الأسواق في الربع الثاني من العام الحالي. المعالج الثاني يحمل الاسم الرمزي "موريفيلد" Moorefield الذي يعمل بأربعة أنوية بسرعة 2,3 غيغاهيرتز، ويقدم مستوى رسومات متقدما وذاكرة أكثر سرعة، وسيطلق في النصف الثاني من العام الحالي ويستهدف الأجهزة المحمولة التي تعمل بنظام التشغيل "أندرويد".

ووقعت الشركة اتفاقيات مع شركات "لينوفو" و"أسوس" و"ديل" و"فوكس كون" لإطلاق هواتف ذكية وأجهزة لوحية تستخدم هذه المعالجات الجديدة.

احكي باتجاه جوال بنفس
سعر دقيقة برنامجك أثناء
تجوالك على شبكة زين
الأردن.

كل يوم جديد

www.jawwal.jo 111

اتصل بدون
تعرفة 18 أغورة

استقبل
مجاناً

باقات إنترنت
مميزة

zain

جوال